

نسخة « صحيح البخاري » الأصليَّة

وأشهر رواياته

صلاح فتحي هَلَل

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله رب العالمين، له الحمد في الأولى والآخرة، وله الثناء الجميل، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، صلِّ اللهمَّ وسلِّم وبارِك عليه، وارضَ اللهمَّ عن آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعلى مَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد:

فقد انماز «صحيح البخاري» في انتقاله وتداوله في الأمة ووصولِه إليها؛ بالسير عبر العصور سماعًا وكتابةً، فَجَمَعَ في حِلِّه وارْتِحالِه بين طريقتَي النَّقْل المعروفتين: السَّمَاعية والكتابية، ووَجَدَتْ كلٌّ منهما مِن العناية والرعاية ما لا يمكن لأحدٍ حصرُه، أو الوقوفُ على أكثره .

وما ذاك إلَّا لتفشِّي «صحيح البخاري» في البلدان، حتى أضحتْ لكلِّ بلدٍ رواية، ولكلِّ قطرٍ نُسْخَة، يتمدَّح بها على غيره مِن الأقطار.

وسَلْ أقاصي الأرض هنا وهناك، عن أصول الجياني وابن عساكر وابن خير واليونيني والبقاعي وابن سعادة والقسطلاني وغيرها مِن النُّسَخ الأصول والفروع.

وسَلِ الناس عن آلاف المجالس التي عُقِدَتْ في سائر البلدان لسماع «صحيح البخاري» كابرًا عن كابرٍ، مُذْ وضعه البخاريُّ أول مرةٍ، وحتى يوم الناس هذا.

بل سلْهم عن عشرات النسخ الخطية التي كتبها أئمة وعلماء أجلّاء بخطوطهم عبر الأزمان، وعلى اختلاف اهتماماتهم وانتسابهم للعلوم، ما بين حديثٍ وفقهٍ ولغةٍ أو غيرها مِن علوم الإسلام.

وقد أشرنا آنفًا إلى أسماء بعض المُحَدِّثين وشُرَّاح «الصحيح»، وستأتي الإشارةُ كذلك إلى حضور سيبويه عصره: الإمام ابن مالكٍ مجالس الحافظ اليونيني، وقصة كتاب « شواهد التوضيح » .

كما تحتفظ المكتبة الأزهرية بالقاهرة بقطعة مِن «صحيح البخاري» بخط الفيروز آبادي الإمام اللغوي الشهير صاحب «القاموس» .

فقد حرص الناسُ جميعًا على سماع «الصحيح»، وكتابته بأيديهم، ومِن ثَمَّ انتشرت نُسخ الكتاب، وفَشَتْ رواياته.

وكتب في ذلك جماعةٌ مِن الفضلاء(١)، وتركوا لمَن خلفهم ما يقوله، كما نترك نحن ما يقال خلفنا؛ لما أشرتُ إليه آنفًا مِن صعوبة حصر مفردات العناية بهذا الكتاب المبارك، في هذه الأمة المباركة.

إذْ حَظِي «صحيح البخاري» برواة لا حصر لهم، نقلوه منذ اللحظة الأولى عن طَيِّبِ الذِّكْر: الإمام البخاري.

ومِن ثَمَّ قال الإمام النووي: « اعلم أَنَّ (صحيح البخاري رحمه الله تعالى) متواترٌ

---

(١) منهم: "روايات ونسخ الجامع الصحيح" إعداد د. محمد بن عبد الكريم بن عبيد. "روايات الجامع الصحيح ونسخه" تأليف د. جمعة فتحي عبد الحليم. "كتابُ جَبْر، وهو التاريخ المختصر للجامع الصحيح المسند المختصر، تأريخٌ لصحيح البخاري وبيان اتصاله إلينا مِن أصله " المؤلِّف : أبو هاشم حافظ بن جبر بن ضيف الله العُتَيْبِيّ.

عنه، واشتهرَ مِن رواية الفَرَبْرِيِّ (١)» (٢).

وقد اخترتُ الكلام على روايتين فقط مِن تلك الروايات، وهما: رواية الفَرَبْرِيِّ، ورواية ابن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ.

وقسمتُ ذلك كله إلى:

تمهيدٍ: فيه الكلام عن البخاري وما حَظِي به في انتقاله.

ومبحثين: أولهما: عن رواية الفَرَبْرِيِّ. وثانيهما: عن رواية ابن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ.

وأخيرًا: خاتمة فيها نتائج البحث وتوصياته.

سائلًا الله عز وجل السداد والرشاد والقبول، وراجيًا أهل العلم النصيحة فيه.

صلاح فتحي هَلَل

٨/ ٨/ ١٤٣٩

---

(١) اختُلِف في ضبط فاء الفربري، فكسرها جماعةٌ، وفتحَها آخرون، ومنهم مَنْ ذَكَرَ الوجهين معًا. وذَهَبَ الحازميُّ والتُّجِيبيُّ إلى أنَّ الفتح أشهر، وذَهَبَ ابنُ رُشَيْدٍ إلى تصحيحه. وينظر في ذلك كله: "الإكمال" لابن ماكولا (٧/ ٨٤)، "مشارق الأنوار" (٢/ ١٦٩)، "مطالع الأنوار" (٥/ ٢٩٤)، "الأنساب" للسمعاني (١٠/ ١٧٠)، "الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه مِن الأمكنة" للحازمي (ص/ ٧٣٨)، "النهاية في غريب الحديث" (٣/ ٤٢٢)، "معجم البلدان" لياقوت (٤/ ٢٤٥)، "اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ٤١٨)، "تكملة الإكمال" لابن نقطة (٤/ ٥٤٧)، "التلخيص شرح الجامع الصحيح للنووي" (١/ ٢٣٨)، "وفيات الأعيان" (٤/ ٢٩٠)، "برنامج التُّجِيبيِّ" (ص/ ٧٨)، "سير أعلام النبلاء" (١٥/ ١٢) و"تاريخ الإسلام" للذهبي (٧/ ٣٧٦)، "إفادة النصيح" لابن رُشَيْد (ص/ ١١)، "الوافي بالوفيات" (٥/ ١٦٠)، "توضيح المشتبه" (٧/ ٧٠)، "تبصير المنتبه" (٣/ ١١٠١)، "تاج العروس" (١٣/ ٣١١).

(٢) "التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري" (١/ ١٩٠).

المبحث الأول

رواية الفَرَبْرِيِّ عن البخاري

ولئن كانت رواية الفَرَبْرِيِّ هي أشهر الروايات عن البخاري؛ فلم تكن هي الوحيدة، وإنَّما شاركها في الرواية عن البخاري ألوفٌ كثيرة، حصرهم الفَرَبْرِيُّ بتسعين ألف رجل. فقد وردَ عن محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ « أنَّه كان يقول: سَمِعَ كتاب (الصحيح) لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجلٍ، فما بَقِيَ أحدٌ يَرْوي عنه غيري»[(١)].

وإلى ذلك ذهب ابنُ خلكان فقال في ترجمة الفربري: « وهو آخر مَن روى (الجامع الصحيح) عن البخاري»[(٢)].

وكذلك قال الخليلي: « والذين رَوَوا عنه الجامع: إبراهيم بن مَعْقِل، ومَهيب بن سليم، ومنصور بن محمد، ومحمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ، وهو آخر مَن روى عنه (الجامع)»[(٣)].

لكن ذهب آخرون إلى أنَّ البَزْدَوِيَّ هو آخر مَن حدَّث بالكتاب عن البخاري.

فقال ابنُ ماكولا: « أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قَرِينة بن سويد الدّهقان النَّسَفِيُّ البَزْدِيُّ، مِن أهل بَزْدَة، حَدَّث عن محمد بن إسماعيل بكتاب (الجامع الصحيح) وهو آخر مَن حَدَّث به عنه، وكان ثقةً، تُوفِّي سنة تسعٍ وعشرين وثلاث مئة » اهـ.

---

(١) "تاريخ مدينة السلام" للخطيب (٢/ ٣٢٨)، "تقييد المهمل" للجياني (١/ ١٥)، "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى (٢/ ٢٥٠)، "تاريخ دمشق" لابن عساكر (٥٢/ ٧٤)، "جزء فيه خمسة أحاديث عن الأئمة الخمسة" لابن بلبان (ص/ ٣٠)، "جامع الأصول" لابن الأثير (١/ ١٨٦)، "تهذيب الكمال" للمزي (٢٤/ ٤٤٣)، "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٣٩٨، ٤٦٩) (١٥/ ١٢)، "إفادة النصيح" لابن رشيد (ص/ ١٨)، "تحفة الأخباري" لابن ناصر الدين (ص/ ١٨٨).

(٢) "وفيات الأعيان" (٤/ ٢٩٠).

(٣) "الإرشاد" للخليلي (٣/ ٩٥٩).

ومِن ثَمَّ قال الذهبي: « وَيُرْوَى - ولم يَصِحَّ - أَنَّ الفَرَبْرِيَّ قال: سَمِعَ (الصحيحَ) مِن البخاري تسعون ألف رجل، ما بقي أَحَدٌ يَرْوِيْه غيري.

قلتُ[١]: قد رواه بعد الفَرَبْرِيِّ: أبو طلحة منصور بن محمد البَزْدَوِيُّ النَّسَفِيُّ، وبقي إلى سنة تسع وعشرين وثلاث مئة »[٢].

وهذا هو سبب قول الذهبي: « ولم يصح »؛ أي لم يصح ما حكاه الفَرَبْرِيُّ.

وفَهِمَ محقِّقو طبعة دار التأصيل - وفقهم الله - أَنَّه أراد نفي صحة الإسناد إلى الفَرَبْرِيِّ، ومِن ثَمَّ صحَّحوا ذلك بدليله[٣].

لكن الظاهر أَنَّه عَنَى بعدم الصحة هنا الاعتراض على ما قاله الفَرَبْرِيُّ لا المنازعة في صحة ذلك إليه، ومِن ثَمَّ تعقَّبَ الذهبيُّ كلامَ الفَرَبْرِيِّ برواية البَزْدَوِيِّ، فهو ينازع في صحة الرأي لا في صحة الإسناد إلى القائل.

وقال ابن حجر: « قد أسلفنا أنَّ الناس كتبوا عنه[٤] على باب الفريابي، وهو أمرد، وما زالوا يكتبون عنه ويستفيدون منه إلى أنْ مات، وإنَّما نذكر ها هنا رُواة كُتبه، ثم مشاهير الحفاظ ممَّنْ وقعتْ لنا روايتُه عنه في المسانيد والأجزاء.

فأشهَرُهم بالرواية عنه: الفَرَبْرِيُّ محمد بن يوسف بن مطر بن صالح، روى عنه (الجامع الصحيح) وكتاب (خَلْق أفعال العباد)، وغير ذلك، وروايتُه للصحيح أتم الروايات.

وحماد بن شاكر روى عنه الصحيح إِلَّا أوراقًا مِن آخره؛ رواها بالإجازة.

وكذلك إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيُّ الحافظ.

ومَهِيب بن سُليم.

---

(١) والكلام للذهبي.

(٢) "سير أعلام النبلاء" (١٥/ ١٢).

(٣) مقدمة مُحَقِّقي " صحيح البخاري " طبعة دار التأصيل (١/ ٦٨ - ٧٠).

(٤) يعني: البخاريَّ.

وأبو طلحة منصور بن محمد بن علي البَزْدَوِيُّ، وهو آخر مَنْ كان يروي (الصحيح) عن البخاري موتًا؛ قاله ابنُ ماكولا وابنُ نقطة وغيرهما، وأَطْلَق جعفر المستغفريُّ الحافظ أنَّه آخر مَن حدَّثَ عن البخاريِّ، وليس جيدًا؛ لأنَّ الحسين بن إسماعيل المحاملي عاش بعده مدةً، وكان عنده عن البخاري جملة أحاديث.

وأما قول محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ: (سَمِع الجامع مِن محمد بن إسماعيل تسعون ألفًا لم يَبْقَ منهم غيري)؛ فلعلَّه لم يشعر ببقاء البَزْدَوِيِّ المذكور» إلخ(١).

وقال في موضعٍ آخر: « تقدَّم ذِكْر (الجامع الصحيح)، وذَكَرَ الفَرَبْرِيُّ أَنَّه سَمِعه منه(٢) تسعون ألفًا وأنَّه لم يبق مَنْ يرويه غيره، وأَطْلَقَ ذلك بناءً على ما في عِلْمه، وقد تأخَّر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قَرِينة(٣) البَزْدَوِيُّ، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاث مئة، ذَكَرَ ذلك مِن كونه روى (الجامع الصحيح) عن البخاري: أبو نصر ابن ماكولا وغيره»(٤).

فقد مات الفَرَبْرِيُّ سنة ٣٢٠ بينما بقي البَزْدَوِيُّ بعده إلى سنة ٣٢٩.

---

(١) "تغليق التعليق" (٥/ ٤٣٥ - ٤٣٦).

(٢) كذا في مطبوع "هدي الساري"، ولعلها مصحَّفة، وتقدَّم في مصادر التخريج: « معه" وهي أشبه.

(٣) كانت في مطبوع "الهدي": " قريبة" بموحدة، والصواب ما أثبتُّه، وفي "المشتبه" و"توضيحه"(٧/ ٢٠٩): " قال: وقَرِينة بنون: منصور بن محمد بن علي بن قَرِينة النَّسَفي البَزْدَوِيُّ، آخر مَن روى (الصحيح) عن البخاري، قال ابن نقطة: كذا نقلتُه مضبوطًا مِن خطِّ ابن ماكولا، ولكن ضبطه المستغفري في (تاريخ نَسَف) وغيره: مُزَيْنَة بميم وزاي وهذا أصح. قلت: لم يقل ابن نقطة كما حكاه المصنف عنه بقوله: قال؛ وإنما لفظ ابن نقطة بعد أنْ نسب منصورًا المذكور وذَكَرَ وفاتَه أنَّها في سنة تسع وعشرين وثلاث مئة فقال: (نقلتُه مضبوطًا مِن خطِّ ابن ماكولا مِن باب مُزَيْنَة، وههنا أولى به، ثم رأيتُه بعد ذلك في كتاب (تاريخ نَسَف) تصنيف جعفر بن محمد المستغفري، نسخة صحيحة: منصور بن محمد بن علي بن مُزَيْنَة بضم الميم وفتح الزاي، وكذلك رأيتُه في نسخةٍ بصحيح البخاري، ولكن اعتمدنا على قول الأمير وضبطه، والظاهر أنه بالميم، والله عز وجل أعلم)، هذا قول ابن نقطة بحروفه". وينظر: " التقييد" لابن نقطة (١/ ٩، ٢/ ٢٥٨ - ٢٥٩) ط: الهند (ص/ ١٣٩، ٨٠٨) ط: قطر، " تاريخ الإسلام" للذهبي (٧/ ٥٨٣)، "توضيح المشتبه"(١/ ٤٥٠ - ٤٥١)، "إرشاد الساري" للقسطلاني (١/ ٣٩).

(٤) "هدي الساري" (ص/ ٤٩١).

والذي يظهر لي أَنَّ الفَرَبْرِيَّ لم يقصد مطلق مَن روى « الصحيح » عن البخاري، وإنَّما قَصَدَ مَن حضرَ معه سماع « الصحيح »، في بلدٍ بعينها، فقد سَمِعَ الفَرَبْرِيُّ الكتاب مِن البخاري أكثر مِن مرة كما سيأتي.

وكانت مجالس البخاري عامرةً بالحضور، يحضرها آلافُ الناس.

وقد قال حاشد بن إسماعيل وغيرُه: « كان أهل المعرفة مِن أهل البصرة يَعْدُون خلفه في طلب الحديث وهو شابٌّ، حتى يغلبوه على نفسه، ويُجلسونه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوفٌ أكثرُهم ممَّن يكتبُ عنه. قال: وكان أبو عبدالله عند ذلك شابًّا لم يخرج وجهه[(١)]»[(٢)].

وكذا وردَ أنَّ الإمام البخاري عندما «قَدِمَ بُخَارَى نُصِبتْ له القبابُ على فرسخٍ مِن البلد، واستقبلَه عامةُ أهل البلد، حتى لم يَبْقَ مذكورٌ إلَّا وقد استقبلَه، ونُثِرَ عليه الدنانير والدَّراهم والسُّكَّر الكثير»[(٣)].

فلا يبعُد - والحالة هذه مِن الكثرة - أنْ يكون مرادُ الفَرَبْرِيِّ بلدًا أو مجلسًا بعينه، أو مَن سَمِعَ أو حَضَرَ معه مجالس سماع « الصحيح »، لا مطلق مَن سَمِع «الصحيح مِن البخاري» .

ويؤيِّدُ هذا أَنَّ البخاريَّ لم يتوقف عن التحديث بكتابه، ولم يصحبه الفَرَبْرِيُّ في كل رحلاته حتى يحصر مَن سَمِع منه « الصحيح »، فالفَرَبْرِيّ بهذا يتكلم عن شيءٍ يعلمه، حضَرَهُ وعاينه بنفسه.

وهذا يدلُّ على كثرة مَن سَمِع « الصحيح » مِن البخاريِّ جدًّا.

---

(١) يعني: لم تنبُت لحيته بعدُ.

(٢) "تاريخ مدينة السلام" (٢/ ٣٢٤)، "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى (٢/ ٢٥٦)، "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٦٢)، "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٤٠٨).

(٣) "تقييد المهمل" (١/ ٤٢).

وقد ذكَرَ ابنُ حجر طائفةً مِمَّنْ روى عن البخاري إلى أنْ قال: «والحسين بن إسماعيل المحاملي، وهو آخر مَنْ حدَّثَ عنه ببغداد، وأُمَمٌ لا يُحصَوْن، يكفي مِن التنبيه على كثرتهم حكايةُ الفَرَبْرِيِّ المتقدمة أنَّه سَمِع معه (الصحيح) مِن البخاري تسعون ألفًا»[(١)].

وقال ابن حجر في موضعٍ آخر: «ومِن رواة (الجامع) أيضًا ممَّن اتصلتْ لنا روايته بالإجازة: إبراهيم بن معقل النسفي، وفاتَهُ منه قطعةٌ مِن آخره، رواها بالإجازة.

وكذلك حماد بن شاكر النَّسَوِيُّ.

والرواية التي اتصلتْ بالسَّماع في هذه الأعصار وما قبلها: هي رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفَرَبْرِيِّ»[(٢)].

وقد سمعه الفَرَبْرِيُّ وحده مِن البخاريِّ أكثر مِنْ مرة؛ فقال الكلاباذي: «وكان سماعه محمد بن إسماعيل مرتين، مرة بفَرَبْرَ سنة ٢٤٨ ومرة بِبُخارَى في سنة ٢٥٢»[(٣)].

بينما قال الذهبيُّ في ترجمة الفَرَبْرِيِّ: «سمعه منه بفَرَبْرَ مرتين»[(٤)]، ولم يذكر بُخَارَى.

وهاتان المرتان وردتا في إسناد البِقاعي في بدء نسخته الخطِّية مِن «صحيح البخاري» (ق/ ٢/ أ) دون ذِكْر موضع السماع.

لكن وردَ عن الفَرَبْرِيِّ تأريخُ سماعِه مِن البخاري أيضًا سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين، وروى غنجار عنه سنة ٥٣، ٥٤، ٥٥ ومئتين.

---

(١) "تغليق التعليق" (٥/ ٤٣٩).

(٢) "هدي الساري" (ص/ ٤٩١ – ٤٩٢).

(٣) "رجال البخاري" للكلاباذي (١/ ٢٤)، وكذا رواه الجيَّانيُّ في "تقييد المهمل" (١/ ٦٤)، وابن خير في "الفهرس"(ص/ ١٣٢، ط: الغرب)، وابن رشيد في "إفادة النصيح" (ص/ ١٦) بأسانيدهم إلى الكلاباذي. لكن وقع عند ابن خير: «ومرة ببخارى" ولم يذكر تاريخها.

(٤) "سير أعلام النبلاء" (١٥/ ١٠).

كذا رواه الإمام ابنُ نقطة[١] بإسناده إلى أبي عبدالله محمد بن أحمد الغنجار في «تاريخ بُخارَى» قال: سمعت أبا عليٍّ إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب - يعني: الكُشَاني - يقول: سمعتُ محمد بن يوسف بن مَطَر[٢] يقول: « سمعتُ (الجامع الصحيح) مِن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفَرَبْرَ في ثلاث سنين، في سنة ثلاثٍ وخمسين، وأربعٍ وخمسين، وخمسٍ وخمسين ومئتين».

وكذا قال السمعاني: « وسَمِع الفَرَبْرِيُّ الكتابَ مِن البخاري في ثلاث سنين: في سنة ثلاث، وأربع، وخمس وخمسين ومئتين»[٣].

وأما تأريخه سماعه سنة ٥٣ فقد وقع ذلك عند الجياني وابن خير.

فقال الإمام أبو عليٍّ الجَيَّانِيُّ: « فأمَّا كتاب أبي عبدِ الله البخاري - وسمَّاه (الجامع المختصر مِنْ أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيَّامِه) - مِن رواية أبي زَيْدٍ محمد بن أحمد المَرْوَزِيِّ، مِن طريق أبي الحسن القَابِسِيِّ: فقرأتُه على أبي القاسم حاتم بن محمد بن عبد الرحمن بن حاتمٍ التَّمِيميِّ، المعروف بابن الطَّرَابُلْسِيِّ، مَرَّاتٍ، أولُها: في سنة أربعٍ وأربعين وأربع مئةٍ، قال: أخبرني به أبو الحسن علي بن محمد بن أبي بكرٍ القَابِسِيُّ، الفقيه، قراءةً عليه بالقيروان وأنا أسمع، سنة ثلاثٍ وأربع مئةٍ، قال: نا أبو زَيْدٍ محمد بن أحمد المَرْوَزِيُّ، بمكة، سنة ثلاثٍ وخمسين وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ الفَرَبْرِيُّ، بفَرَبْرَ، في ذي القعدة سنة ثماني عشرة وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِيُّ البخاري رحمه الله، سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين»[٤].

وكذلك قال ابن خير: « وأما رواية ابن السَّكَن: فحدَّثني بها شيخُنا أبو الحسن يونس بن محمد بن مُغِيث، رحمه الله، قراءةً منِّي عليه، قال: حدثني بها القاضي أبو

---

(١) "التقييد" (ص/ ٢٩١ – ٢٩٢) ط: قطر.

(٢) الفَرَبْرِيّ.

(٣) "الأنساب" (١٠/ ١٧١).

(٤) "تقييد المهمل" (١/ ٥٩).

عُمَر أحمد بن محمد ابن الحذَّاء التَّمِيميُّ، سماعًا عليه بقراءة أبي عليٍّ الجَيَّاني، قال: حدثنا بها أبو محمد عبدالله بن محمد بن أسد الجُهَنِيُّ، قراءةً عليه سنة أربعٍ وتسعين وثلاث مئة، قال: حدثنا أبو عليٍّ سعيد بن عثمان بن السَّكَن، الحافظ، في منزله بمصر، سنة ثلاث وأربعين وثلاث مئة، قال: حدثنا محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ الفَرَبْرِيُّ، بفَرَبْرَ مِن ناحية بُخارَى، قال: حدثنا أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِيُّ البخاري، سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين»[١].

فأرَّخها سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين.

وكذلك ذكره ابنُ خيرٍ أيضًا في إسناده برواية الأَصِيليِّ.

فقال الإمام ابن خير: «وأما رواية الأَصِيليِّ: فحدثني بها الشيخ الفقيه أبو القاسم أحمد بن محمد بن بَقِيٍّ، رحمه الله، قراءةً منِّي عليه، والشيخُ الفقيه أبو الحسن يونس بن محمد بن مُغِيث، رحمه الله، سماعًا لجملةٍ منه ومناولةً منه لي لجميعِه. قالا جميعًا[٢]: حدَّثنا بها الفقيه أبو عبدالله محمد بن فَرَج، مَوْلَى محمد بن يحيى البَكْري، المعروف بابن الطَّلَّاع، - أما ابنُ بَقِيٍّ فقال: سمعتُ جميعَه عليه، وأما ابنُ مُغِيثٍ فقال: حدَّثنا به قراءةً منه علينا لأكثر الكتاب وإجازةً لسائرِه -، قال: سمعتُ جميعَه على الفقيه أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن سعيد بن عابد المَعَافِرِيِّ، في سنة ثلاثٍ وعشرين وأربع مئة، بقراءة محمد بن محمد بن بَشِيرٍ الصَّرَّاف، قال: سمعتُ جميعَها على الفقيه أبي محمدٍ عبدالله بن إبراهيم الأَصِيليِّ، سنةَ ثلاثٍ وثمانين وثلاث مئة، قال: قرأْتُها على أبي زَيْد محمد بن أحمد المَرْوَزِيِّ، بمكة، سنة ثلاثٍ وخمسين وثلاث مئة، قال أبو محمد الأَصِيليُّ: وسمعتُها على أبي زَيْدٍ أيضًا ببغداد في شهر صفر سنة تسعٍ وخمسين وثلاث مئة؛ قرأَ أبو زَيْدٍ بعضَها وقرأتُ أنا بعضَها حتى كَمُل جميعُ المُصنَّف، قال أبو عبدالله محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ بفَرَبْرَ سنة ثمان عشرة وثلاث مئة، قال: حدثنا أبو

---

(١) "الفهرس" (ص/ ١٣٢) ط: الغرب.

(٢) ابنُ بَقِيٍّ، وابنُ مُغِيثٍ.

عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين»[١].

وهذه مواضع وأسانيد متفرِّقة يصعُب معها احتمالُ الوهمِ أو الخطأ، مما يدلُّ على صحة هذا التاريخ سنة ٢٥٣.

يضاف إلى ذلك ورود هذا التاريخ لدى الجياني ثم ابن خير، وقد رَوَيَا بإسناديْهِما إلى الكلاباذي قوله: إنَّ الفَرَبْرِيَّ قد سَمِعَ مِن البخاري مرتين، إحداهما بفَرَبْرَ سنة ٢٤٨، والثانية ببُخارَى سنة ٢٥٢. وقد تقدَّم ذلك كلُّه.

ومِنْ ثَمَّ قال الحافظ أبو محمد عبد المؤمن الدمياطي: « قال الفَرَبْرِيُّ: أنا الإمام أبو عبدالله محمد بن أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري بالجامع الصحيح، في سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين، فعلى هذا يكون سماعُه للكتاب ثلاث مراتٍ، والله أعلم»[٢].

وهذا هو الظاهر، ويظهر أنَّه آخِرُ ما وقع للفَرَبْرِيِّ مِن سماع الكتاب مِن البخاري، ولعلَّه حين قال: سمعتُ الكتاب مرتين، لم يكن قد سَمِع هذه الثالثة، فنُقِلَ عنه ذلك، فلما سَمِع الثالثة نُقِلَتْ عنه أيضًا.

ويلزم مِن ذلك كلِّه أنْ تكون روايةُ الفَرَبْرِيِّ عامَّةً، ونُسْخَتَا الجَيَّانِيِّ وابنِ خيرٍ في هذه الرواية خاصَّةً؛ مِنْ آخِرِ ما سُمِع على البخاريِّ رحمه الله، قُبيل وفاته سنة ٢٥٦.

ومِنْ ثَمَّ قال الشيخ أحمد السلوم، وفقه الله: « ويستفاد مِن هذه النصوص أنَّ البخاري كان مُقْبِلًا على رواية كتابه إلى قُبيل وفاته سنة ٢٥٦؛ أيْ أنه كان يُحَدِّث بعد الفتنة التي حصلتْ له مع محمد بن يحيى الذُّهْلِيِّ، والشغب الذي صار عليه منه ومِنْ حزبه، لمَّا قَدِمَ عليهم بُخارَى سنة ٢٥٢ قبل وفاته بأربع سنين.

---

(١) المصدر السابق (ص/ ١٣٣).

(٢) في حاشية "إفادة النصيح" لابن رشيد، مخطوط الإسكوريال (ق/ ٥/ أ) ما نصُّه: " حاشية: قرأتُ بخطِّ شيخنا الحافظ أبي محمد عبد المؤمن الدمياطي: قال الفَرَبْرِيُّ " إلى آخر ما نقلناه.

وهذا النص العزيز مِنْ رواية الكُشَانيِّ عن الفَرَبْرِيِّ يُصَحِّح ما وقع في (فهرست ابن خير) في سَوْقِ إسناد رواية أبي عليٍّ سعيد بن عثمان بن السَّكَن الحافظ قال: نا محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ بفَرَبْرَ، مِن ناحية بخارى، قال: نا أبوعبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِيُّ البخاري سنة ٢٥٣ اهـ. فهذا صحيحٌ لا غبار عليه! وكذلك وقع مثله للغسَّاني.

فليُصَحَّحْ هذا الخطأُ الذي نفقَ على كثيرٍ مِن مشايخنا في تاريخ سماع الفَرَبْرِيِّ صحيحَ البخاريِّ.

ورواية الفَرَبْرِيِّ أشهر الروايات، وأحسنها سوقًا، وأكملها عدّة، ولها طرق كثيرة عن الفَرَبْرِيِّ» اهـ[١].

مطلب : الرواة عن الفربري:

ثم رواه خَلْقٌ كثيرٌ جدًّا جدًّا عن الفربري، حتى تَوَاتَرَ عنه كما قال ابنُ رُشَيْدٍ[٢].

واقتصر ابنُ نقطة[٣] على ذِكْر ستةٍ مِنهم.

وكذلك وقعتْ روايتُه إلى الجياني مِنْ طريق السِّتَّة المشاهير عنه.

فقال الجيانيُّ: « فمِنْ ذلك ما جاء في كتاب أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، رواية أبي عبدالله محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ، والنَّقَلَةُ إلينا عنه:

١- أبو عَلِيٍّ سعيد بن عثمان بن السَّكن.

٢- وأبو زيد محمد بن أحمد المروزي.

٣- وأبو أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني.

٤ - وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمْلِيُّ.

(١) مقدمة تحقيق "المختصر النصيح" لابن أبي صُفْرَة (١/ ٤٧ -٤٨).

(٢) وسيأتي نص كلامه بعد قليل قُبيل ختام الكلام على رواية الفَرَبْرِيِّ، إنْ شاء الله تعالى.

(٣) "التقييد" (١/ ١٣١).

٥ – وأبو محمد عبدالله بن أحمد الحَمُّويِيُّ.

٦ – وأبو الهيثم محمد بن مكي الكُشْمِيهَنِيُّ» اهـ[(١)].

بينما قال النوويُّ: « ورواه عن الفَرَبْرِيِّ خلائقُ منهم:

١ – أبو محمد الحَمُّويِيُّ.

٢ - وأبو زيد المَرْوَزِيُّ.

٣ - وأبو إسحاق المُسْتَمْلِيُّ.

٤ - وأبو سعيد أحمد بن محمد.

٥ - وأبو الحسن عليُّ بن أحمد بن عبد العزيز الجُرْجَانِيُّ.

٦– وأبو الهيثم محمد بن مكِّيٍّ الكُشْمِيهَنِيُّ.

٧ - وأبو بكر إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَانِيُّ.

٨ - ومحمد بن أحمد بن مَتّ - بفتح الميم وتشديد التاء المثناة فوق - وآخرون.

ثم رواه عن كلِّ واحدٍ مِن هؤلاء جماعاتٌ، واشتهر في بلادنا عن: أبي الوقت، عن الـدَّاودِيِّ، عن الحَمُّويِيِّ، عن الفَرَبْرِيِّ، عن البخاري. ورويناه عن جماعةٍ مِنْ أصحاب أبي الوقت» اهـ[(٢)].

وقال ابن رُشَيْدٍ: « رَوَى عن الفَرَبْرِيِّ العددُ الكثير» وذَكَرَ ابنُ رُشيد سبعةً منهم ثم قال: « هؤلاء السَّبعة مشاهير أصحاب الفَرَبْرِيِّ، ووراءهم غيرُهم مِنْ أعلام وأغفال » اهـ[(٣)].

---

(١) "تقييد المهمل" (٢/ ٥٦٥ – ٥٦٦).

(٢) "التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري" (١/ ١٩٠ – ١٩٢).

(٣) "إفادة النصيح" (ص/ ٢١ – ٢٣).

والمقصود الإشارة إلى كثرة رواة الكتاب عن البخاري أولًا، ثم عن الفَرَبْرِيِّ، وهلم جرًّا.

قال السمعاني: « وأول مَن روى هذا الكتاب عنه[١]: أبو زيد الفَاشَانِيُّ، وآخرهم روايةً عنه: أبو عليٍّ إسماعيل بن محمد بن أحمد ابن صاحب الكِسَائِيِّ»[٢].

ولم تلبث روايةُ الفَرَبْرِيِّ طويلًا حتى استقرَّتْ في بطون الصفحات، واستمدتْ قوةً إلى قوتها، بإضافة الكتاب إلى السماع، فقُيِّدَتْ تقييدًا، وحُفِظَتْ حِفْظًا.

وبدأ هذا معها في مرحلةٍ مبكرة جدًّا، بدأ الفَرَبْرِيُّ فيها يُراجع أصلَ البخاري، ويُراجع تلامذتُه أصولَه هو.

وقد قال الإمام أبو الوليد الباجي: « وقد أخبرنا أبو ذَرٍّ عبد بن أحمد الهَرَوِيُّ الحافظ رحمه الله، ثنا أبو إسحاق المُسْتَمْلِيُّ إبراهيم بن أحمد قال: انتسَخْتُ كتابَ البخاري مِن أصلِه، كان عند محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ»[٣].

ومِن ثَمَّ قال ابن رُشَيْدٍ: « سَمِع أبو إسحاق[٤] مِن أبي عبدالله الفَرَبْرِيِّ (صحيح البخاري) وحَدَّثَ به عنه، ونَقَل أبو إسحاق فَرْعَهُ مِن أصل البخاري»[٥]. وقال في موضعٍ آخر: « وكان عنده أصلُ البخاريِّ، ومنه نقل أصحابُ الفَرَبْرِيِّ»[٦].

وكذلك قال ابنُ حجر في كلامٍ له: « وهذا يؤيد ما تقدَّم مِن النقل عن أبي ذَرٍّ الهَرَوِيِّ أنَّ أصل البخاري كان عند الفَرَبْرِيِّ»[٧].

---

(١) أي عن الفَرَبْرِيِّ.

(٢) "الأنساب" (١٠/ ١٧١).

(٣) "التعديل والتجريح" (١/ ٣١٠ - ٣١١ ط: السعودية) (١/ ٢٨٧ ط: المغرب).

(٤) المُسْتَمْلِيّ.

(٥) "إفادة النصيح" (ص/ ٢٥).

(٦) السابق (ص/ ١٩).

(٧) "فتح الباري" (٤/ ٣٠٠).

وهذا تأكيدٌ آخر - بعد تأكيد ابن رشيد – على وجود أصل البخاري لدى الفَرَبْرِيِّ، واطِّلاع غير الفَرَبْرِيِّ عليه، ونَقْلهم منه، ومعارضتهم نُسخهم التي نسخوها وسَمِعوها مِن رواية الفَرَبْرِيِّ بهذا الأصل البخاري.

وبهذه النَّقْلَة انتقلت الأصول مِن يدٍ إلى يدٍ، ومِن كابرٍ إلى كابرٍ، فسَمِعَ ونقل الفَرَبْرِيُّ عن البخاري وأصلِه، ثم سَمِعَ المُسْتَمْلِيُّ مِن الفَرَبْرِيِّ، ونقلَ مِن أصلِ البخاري الذي كان عند الفَرَبْرِيِّ آنذاك.

وكذلك جاء أبو محمد عبدالله بن محمد بن أَسَدٍ الجُهَنِيُّ، فروى « الصحيح » عن أبي عليٍّ سعيد بن عثمان بن السَّكَن البغدادي، سنة ثلاثٍ وأربعين وثلاث مئةٍ، قال: نا محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ، قال: نا أبو عبدالله البخاري.

وسَمِع الإمامان أبو عُمَر ابن عبد البر وأبو عُمَر ابن الحَذَّاء في مجلسٍ واحدٍ من أبي محمدٍ ابن أَسَدٍ، وعن ابن عبد البر وابن الحَذَّاء روى الإمام الجَيَّاني رواية ابنِ السَّكَن، وقال الجَيَّانِيُّ: « وعارَضْتُ كتابي بنسخةِ أبي محمدٍ ابن أَسَدٍ التي بخطِّه عن أبي عليٍّ ابن السكن»[١].

فسَمِع الجيانيُّ روايةً أخرى عن الفَرَبْرِيِّ، وعارَض كتابه وقابَلَه على نسخةِ راويها ابنِ أسدٍ بخطِّه عن ابن السَّكَن عن الفَرَبْرِيِّ.

وثَمَّة رواية ثالثة يرويها أبو محمدٍ الأَصِيليُّ، عن أبي زَيْدٍ محمد بن أحمد، وأبي أحمد محمد بن محمد بنِ مَكِّيٍّ، كلاهما عن الفَرَبْرِيِّ، عن البخاري.

وكتب الأَصِيليُّ نسخته بخطِّه، وقد سَمِع الإمام الجَيَّانيُّ هذه النسخة عن شيخَيْه التُّجِيبِيِّ وابنِ سِرَاج، كلاهما عن الأَصِيلِيِّ، ولم يكتف بالسماع، بل قال الجَيَّاني: « وعارضتُ كتابي من أوله إلى آخره بنُسْخَة أبي محمد الأصيلي التي بخطه»[٢].

---

(١) "تقييد المهمل" (١/ ٦٠).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٩ - ٦٠).

مطلب: انتقال الأصول، وتجدُّد الخطوط:

وتستمرُّ الأيامُ، ويدخلُ أصلٌ في أصلٍ آخر، وينتقل خطٌّ إلى خَطٍّ، وكتابٌ إلى كتابٍ، وبذا تتجدَّد الأصول، أصلًا تلو أصلٍ، وتتواصل فيما بينها.

وتمرُّ الأيام والليالي، ويرى الإمام الصَّغَانيُّ أصلَ الفَرَبْرِيِّ وعليه خطُّ الفَرَبْرِيِّ، ومِن ثَمَّ يرى ابنُ حجر العسقلاني نسخة الصَّغَانيِّ تلك، ويحتفي بها في «فتح الباري»، وينقل عنها في مواضع كثيرة جدًّا.

ويُسَمِّيها ابنُ حجر بـ«النسخة البغدادية التي صحَّحَها العلامة أبو محمد ابن الصَّغَانِيِّ اللُّغوي، بعد أنْ سَمِعَها مِن أصحاب أبي الوقت، وقابَلَها على عدةِ نسخٍ، وجعلَ لها علامات»، ويقول ابنُ حجر: «وقال الصَّغَانِيُّ في الهامش: هذا الحديث ساقطٌ مِن النسخ كلِّها إلَّا في النسخة التي قُرِئَتْ على الفَرَبْرِيِّ صاحبِ البخاريِّ وعليها خطُّه»[(١)].

وقال في موضعٍ آخر: «وكذا ثبتَ في نسخة الصَّغَانِيِّ التي ذَكَرَ أنَّه قابَلَها على نسخةِ الفَرَبْرِيِّ التي بخَطِّه»[(٢)].

ويأتي الحافظ البارع شرف الدين اليُونِينِيُّ رحمه الله، فيحمل لواء ضبط رواية «الجامع الصحيح» فيضبطه ويقابله على أصولٍ موثوقات، ونُسَخٍ عاليات[(٣)]، إذْ ضبطه كما قال القسطلانيُّ: «بأصلٍ مسموعٍ على الحافظ أبي ذَرٍّ الهَرَوِيِّ، وبأصلٍ مسموعٍ على الأَصِيلِيِّ، وبأصلِ الحافظ مُؤَرِّخ الشام أبي القاسم ابن عساكر، وبأصلٍ مسموعٍ على أبي الوقت، وهو أصلٌ مِن أصول مسموعاته في وقف خانكاه السُّمَيْسَاطِيِّ، بقراءة الحافظ أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، بحضرة سيبويه وقته، الإمام جمال الدين ابن مالك، بدمشق.. مع حضور أَصْلَيْ سَمَاعَيِ الحافظ أبي

---

(١) "فتح الباري" (١/ ١٥٣).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٤٢).

(٣) ينظر: "النسخة اليونينية مِن صحيح البخاري" للعلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله، وهو مقالٌ قديمٌ للشيخ، أُعِيد نشره في مقدمة أكثر مِن طبعة لـ«الصحيح»، منها طبعة دار التأصيل (١/ ١٥٧)، وأخيرًا أعاد نشره الشيخ أشرف عبد المقصود – وفقه الله – في "مجلة التراث النبوي" العدد الأول والثاني (ص/ ١٦٦)، وقد نبَّه فيه الشيخ أحمد شاكر على خطأ كتابة تاريخ السَّماع الواقع في كتاب القسطلاني.

محمدٍ المقدسي وقف السميساطي.. فالله يُثيبه على قصده، ويجزل له مِن المكرمات جوائز رِفْدِه[١]، فلقد أبدع فيما رَقَم، وأتقن فيما حرر وأَحْكَمَ، ولقد عَوَّل الناسُ عليه في روايات الجامع، لمزيد اعتنائه وضبطه ومقابلته على الأصول المذكورة، وكثرة ممارسته له، حتى إِنَّ الحافظ شمس الدين الذهبي حكى عنه أنَّه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة، ولكونه مِمَّن وُصِف بالمعرفة الكثيرة، والحفظ التام للمُتُون والأسانيد؛ كان الجمال ابنُ مالك لما حضرَ عند المقابلة المذكورة إذا مَرَّ مِن الألفاظ ما يَتَرَاءَى أَنَّه مخالف لقوانين العربية قال للشرف اليونينيِّ: هل الروايةُ فيه كذلك؟ فإِنْ أجاب بأنَّه منها؛ شَرَعَ ابنُ مالك في توجيهها حسب إمكانه، ومِن ثَمَّ وضعَ كتابَه المُسَمَّى بـ (شواهد التوضيح)»، ثم ذَكَرَ القسطلانيُّ أنَّه قد وقف «على فروعٍ مقابَلَةٍ على هذا الأصل الأصيل»، منها الفرعُ المنسوبُ للإمام المحدِّث شمس الدين محمد بن أحمد الغزولي، وقد وصفه القسطلانيُّ بقوله: «الفرع الجليل الذي لعلَّه فاقَ أصلَه»، ومِن ثَمَّ اعتمدَ القسطلانيُّ على هذا الفرع، فقال: «فلهذا اعتمدتُ في كتابة متن البخاري في شرحي هذا عليه، ورجعتُ في شكل جميع الحديث وضبطه إسنادًا ومتنًا إليه، ذاكرًا جميعَ ما فيه مِن الروايات، وما في حواشيه مِن الفوائد المهمَّات»، ولم يكن القسطلانيُّ قد وقف على أصل اليونينيِّ، وهو في جزأين، فلمَّا وقف على الجزء الأول منه ورأى عليه تعليقةً للإمام ابن مالك، نقلها القسطلانيُّ ثم قال: «وقد قابلتُ متن شرحي هذا إسنادًا وحديثًا على هذا الجزء المذكور مِن أوله إلى آخره، حرفًا حرفًا، وحكيتُه كما رأيتُه حسب طاقتي، وانتهتْ مقابلتي له في العشر الأخير مِن المحرم سنة سبع عشرة وتسع مئة، نفع الله تعالى به، ثم قابلتُه عليه مرةً أخرى»، ولما وَجَد القسطلانيُّ الجزء الآخَر مِن أصل اليونينيِّ، قام بمقابلته أيضًا، وقال: «فقابلتُ عليه متن شرحي هذا

---

(١) "الرِّفْد: المعونةُ بالعطاء وسَقْي اللَّبَن والقول وكلّ شيء"؛ قاله الخليل، وقال ابن دريد: : الرِّفْد: العطاء" قال: " ورَفَدْتُ الرجلَ وأرْفَدْتُه؛ إِذا عاونتُه على أموره". قال ابن فارس: " رَفَدَ: الراء والفاء والدال أصلٌ واحدٌ مُطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ، وهو المعاونة والمُظَاهَرَةُ بالعطاء وغيرِهِ، فالرَّفْدُ مصدرُ رَفَدَهُ يَرْفِدُهُ؛ إذا أعطاهُ، والاسمُ الرِّفْدُ". "العين"(٨/ ٢٤- ٢٥)، "جمهرة اللغة" (٢/ ٦٣٤)، "مقاييس اللغة" (٢/ ٤٢١).

فكملتْ مقابلتي عليه جميعِه حسب الطاقة، ولله الحمدُ» اهـ[(١)].

ثم شاء الله عز وجل وله الحمد والفضل والمِنَّة أنْ يتم طبع «صحيح البخاري» على فرعٍ مُهِمٍّ[(٢)] عن هذا الأصل الأصيل الخاص بالحافظ الإمام شرف الدين اليونيني، كما طُبِعتْ نسخةُ القسطلاني مع شرحه « الصحيح »، وكلُّ ذلك الآن مشهور متداول في أيدي الناس، فالحمد لله رب العالمين.

وتوالت المِنَنُ الإلهية، والعطايا الربانية، فظهرتْ الفروعُ العالية، والنُّسَخ الخطية، الواحدة تلو الأخرى، مثل نسخة البقاعي التي انتشرت الآن في أيدي طلبة العلم، وقام الشيخ نظام يعقوبي بنشرها مؤخَّرًا، فشكر الله صنيعه وأجزل له الأجر والمثوبة.

وقد وصفها الحافظ ابنُ حجر العسقلاني في ترجمة البقاعي، فمدحها وعَظَّمها، فقال ابنُ حجر: « إسماعيل بن علي بن محمد البِقَاعِيُّ، ثم الدِّمشقي، النَّاسخ، كان يشتغل بالعلم، ويصحب الحنابلة ويميلُ إلى معتقدهم، وينصحُهم، ويُعَظِّمُهم، ويُكَتِّبُ الناسَ، مع الدِّين والخير، وله نَظْمٌ حَسَنٌ أنشدني منه بدمشق، وقد كتبَ بخطِّه (صحيح البخاري) في مجلدةٍ واحدةٍ معدومةِ النَّظير، سَلِمَتْ مِن الحريق إِلَّا اليسيرَ مِن حواشيها فَبِيعَتْ بأزيد مِن عشرين مثقالًا» اهـ[(٣)].

وقال الشيخ نظام اليعقوبي في تصديره عليها (ص/ ٥): « وهي نسخة مضبوطة بالشكل شبه الكامل، قد لُوِّنَتْ عناوين الكتب والأبواب باللون الأحمر، وقد حُلِّيَتْ هوامشُها بصنوف الإيضاحات والاستدراكات والتصويبات، وشرح غامض الكلمات، وذِكْرِ الرائق مِن المنظومات، فيما يَصْعُبُ حصرُه، ويَقِلُّ عند الكثير ضبطُه، وفي كل ذلك يذكر مَرْجِعه فيه في الغالب؛ ومِن ذلك ما ذَكَرَهُ مِن نظم شيخه ابن الموصلي لـ (مطالع

---

(١) "إرشاد الساري" (١/ ٤٠ – ٤١).

(٢) وهو فرع العلامة "عبد الله بن سالم البصري"، كما حرَّرْتُه في «تحرير الأصل المعتمد في (الطبعة السلطانية) من (صحيح البخاري)»، الناشر: معهد المخطوطات العربية، المكتبة الإلكترونية المحكَّمة، بحوث تراثنا (٣)، السنة الأولى، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م، رقم توثيق الألكسو: ط/ ٠٠٩/ ٠٥/ ٢٠١٨.

(٣) "إنباء الغمر بأنباء العمر" لابن حجر العسقلاني (٢/ ٢٧٣)، المحقق: د حسن حبشي، الناشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

الأنوار)، وكذا كان يذكر نَظْمَه في غالب الأحيان، وقد نقل مِن كلام ابن الأثير في (النهاية في غريب الحديث)، ثم مِن كلام القاضي عياض في (مشارق الأنوار) جملةً وافرةً في هوامش الكتاب. وحشَّاه بنقول كثيرةٍ مِن خَطِّ الإمام اليونيني رحمه الله. ثم إنَّ قيمة النسخة تظهر في اعتماد ناسخها على نسخةٍ أصلية مِن أوثق نُسخ البخاري وأصَحِّها على الإطلاق، ومِن هذه النُّسَخ التي ذَكَرَها الناسخُ رحمه الله نقلًا عن الأصل:

١ - نسخة أبي صادق مرشد بن يحيى بن القاسم المديني ثم المصري، والتي وقفها بجامع عمرو بن العاص بمصر.

٢- نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله.

٣- نسخة خانقاه السُّمَيْسَاطِي» اهـ.

ولا يقف الأمرُ على دمشق والقاهرة وغيرها مِن بلدان المشرق، فما مِن بلدٍ أو مكانٍ دخله «صحيحُ البخاري» إلَّا وبادَرَ أهلُه بكتابته وانتساخه، ومقابلته ومعارضته بأدق وأوثق الأصول، وسماعه على أكابر أهل العلم، ومِن ثَمَّ اتخاذ أصلٍ لهم، يُولونه عنايتهم ورعايتهم، كما هو حال المغاربة مع نسخة ابن سعادة.

واركبِ الفُلْكَ وانطلقْ صوبَ أندلسٍ، فهناك أصولٌ مُنِيراتٌ، فاستمِعْ لابنِ رُشَيْدٍ وهو يتحدَّث عن أبي عبدالله ابن منظور، فيقول: « محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد بن منظور بن عبدالله ابن منظور القيسي الإشبيلي، مِن بيوتها النبيهة، يكنى أبا عبدالله، رَاوِيَةٌ فاضلٌ، حَسَن الضبط، اعتمدَه الأندلسيُّون، وعَوَّلوا عليه في (صحيح البخاري)، رواية[1] أبي ذَرٍّ، لصحبته له، ومجاورته معه، حتى كتب (الجامع الصحيح) للبخاري، وعارَضَ فرعَه بأصله، وفرغَ مِن نَسْخِه بمكة، في رجب مِن سنة إحدى وثلاثين وأربع مئة، وقابلَه مع أبي عبدالله الورَّاق محمد بن عليٍّ بن محمود»، قال: « وكانت رحلته إلى المشرق مِن إشبيلية بلده في شعبان سنة ثمانٍ وعشرين وأربع مئة، وحجَّ حجَّتين

(١) في المطبوع: " راوية" - خطأ، والذي في مخطوط الإسكوريال (ق/ ١٣/ أ): " رواوية" وضرب على الواو الثانية فصارت كالدائرة، لتصبح الكلمة"رواية".

سنتي ثلاثين وإحدى وثلاثين، فسمِعَ (صحيح البخاري) بمكة - شرَّفها الله - على أبي ذَرٍّ الهَرَوِيِّ عند باب الندوة، سنة إحدى وثلاثين في محرَّم، وانتهى في سماعه في هذه المرة الأولى إلى بعضٍ مِن كتاب الأَيْمَان والنُّذور»، قال: « قال أبو عبدالله ابن منظور: وقُرِئ عليه أيضًا مرةً ثانية وأنا أسمع، والشيخ أبو ذرٍّ ينظر في أصله، وأنا أُصْلِحُ في كتابي في المسجد الحرام عند باب الندوة، كان ابتداء هذا السَّماع الثاني الذي كمل فيه جميعُ الكتاب في شهر شوال مِن سنة إحدى وثلاثين المذكورة، وتمامه في ذي القعدة منها.. وانصرف إلى الأندلس فدخل إشبيلية سنة أربع وثلاثين»، إلى أنْ قال ابن رُشَيدٍ: « حدَّثَ عنه الجِلَّةُ مِن الأندلسيين، وأجلُّهم:

أبو الحسن شُرَيْح ابن محمد.

والقاضي أبو القاسم أحمد بن محمد ابن منظور.

وأبو محمد عبد الرحمن بن عبدالله بن محمد بن عثمان التُّجِيبِيُّ القَيْظِيُّ السَّرَقُسْطِيُّ المعروف بمَلَّاطَش، وكتب عنه (صحيح البخاري)، وقرأَهُ مرةً، وسمِعَه أخرى بقراءة أبي محمد ابن العربي.

وكان أصلُ القَيْظِيِّ هذا مِن الأصول المعتمدة في الأندلس مُحَبَّسًا بجامع العدَبّس مِن إشبيلية - طهَّرها الله مِن دنس الكفر، وأعادها الله دار إسلام -، وهذا الأصل - جبره الله - مِن الأصول التي اعتمدها ضابطُ الأندلسيين في وقته أبو بكر ابنُ خيرٍ، وعارَضَ كتابه الحافل به، الذي بخطِّ أبيه خيرٍ، رحمهما الله، وفيه كان سماعي وسماعُ بُنَيَّ محمد - هداه الله - مع الجماعة، على شيخنا الفقيه الفاضل العدل أبي فارس - أبقاه الله -، والشيخُ أبو فارس يمسك أيضًا أصلَه الذي بخطِّ أبيه رحمه الله، وفيه سَمِع على شيخه أبي مروان رحمه الله» اهـ[١].

(١) "إفادة النصيح" (ص/ ٤٦ -٥٠).

فانظر ولادة أصلٍ مِن أصولٍ عديدة، وكم عدد الذين سَمِعوا وكتبوا وحضروا، ومنزلتهم وجلالتهم، وإمامتهم في الدين؟

فهذه أصولٌ راسيات، وعلامات ظاهرات، على ما وَهَبَهُ الله عز وجل لهذه الأمة عامة، وللبخاري خاصة، مِن حِفْظٍ، على مدار الليالي والأيام، فالحمد لله رب العالمين.

وبذا انمازتْ نسخةُ الفَرَبْرِيِّ عن البخاري بمزايا عديدة، مِنها الجَمْع بين سماع الأكابر وخطوطهم، فوصلتْ لنا عن طريق السَّماع كابرًا عن كابرٍ، كما وصلتْ كذلك نقلًا بالخطِّ والكتابة، أصلًا عن أصلٍ، ونسخةً عن نسخةٍ.

ولهذه المزايا وغيرِها مما لم أذكره في هذا الموضع؛ فقد صارت هي عمدةَ المسلمين اليوم في تَلَقِّي «صحيح البخاري».

ومِن ثَمَّ قال ابن رُشَيْد: « محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ الفَرَبْرِيُّ: الثقة الأمين، وسيلةُ المسلمين إلى رسول الله ﷺ، في كتاب البخاري، وحَبْلُهُم المتين»[(١)]. قال: « وأبو عبدالله الفَرَبْرِيُّ هذا عُمدة المسلمين في كتاب البخاري، وشهرتُه مُغْنيةٌ عن التعريف بحاله، ولْنُورِدْ في ذلك – مختصرًا - قولَ بعض العلماء في الثناء عليه، نفعًا لغُمْرٍ[(٢)] جاهلٍ، ودَفْعًا لذي غِمْرٍ[(٣)] على أهل الإسلام متجاهل»[(٤)]، ونقل ابن رشيد عن الإمام أبي الوليد الباجي قال: « والفَرَبْرِيُّ: ثقةٌ مشهورٌ»، وعن أبي بكر السمعاني قال: « كان ثقةً وَرِعًا»، وعن أبي محمد الرشاطي قال: « وعلى الفَرَبْرِيِّ العمدةُ في رواية كتاب البخاري»، ثم قال ابن رشيد: « فما ظنُّكَ بمَن جعلَه المسلمون عمدتَهم؟»[(٥)]. قال: « ومَدَّ اللهُ تعالى في عُمْرِ أبي عبدالله الفَرَبْرِيِّ وبارَك فيه حتى انفردَ برواية (الصحيح) زمانًا؛ لذَهابِ رُواتِه، فرُحِلَ إليه في روايته عنه، وتُنُوفِسَ في سماعه

(١) المصدر السابق (ص/ ١٠).

(٢) في "العين" (٤/ ٤١٦): " والغُمْرُ: مَن لم يُجَرِّب الأمورَ، وجمعُه: أغمارٌ، ودارٌ غامرةٌ: خرابٌ".

(٣) قال الفيومي في "المصباح المنير" (٢/ ٤٥٣): « غ م ر: الغِمْرُ الحِقْدُ وزنًا ومعنًى».

(٤) "إفادة النصيح" (ص/ ١٤).

(٥) المصدر السابق (ص/ ١٥).

منه»(١). قال: «والطريق المعروف اليوم إلى البخاري في مشارق الأرض ومغاربها باتِّصالِ السماع: طريقُ الفَرَبْرِيِّ، وعلى روايته اعتمدَ الناسُ؛ لكمالها وقُرْبِها وشُهرة رجالها، وكان عنده أصلُ البخاريِّ، ومنه نقل أصحابُ الفَرَبْرِيِّ، فكان ذلك حُجَّةً له عاضدةً، وبصِدْقِه شاهدةً، ثم تواتَر الكتابُ مِن(٢) الفَرَبْرِيِّ؛ بل زاد، حتى كأنَّما عناه القائلُ: [الطويل]

تَوَاتَرَ حتَّى لَمْ يَدَعْ لِيَ رِيبةً ... وَلَمْ يَكُ عَمَّا خَبَّروا مُتَعَقَّبُ

فَتَطَوَّقَ به المسلمون، وانعقد الإجماعُ عليه، فَلَزِمَت الحجَّة، ووضحت المحجَّة، والحمد لله. ورواه أيضًا عن البخاري مِن المعروفين: أبو إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحَجَّاج النَّسَفِيُّ»(٣).

وروايَتَا الفَرَبْرِيِّ والنَّسَفِيِّ هما أشهر الروايات عن البخاري، بل لم يدخل المغربَ والأندلسَ إلى زمن القاضي عياضٍ غيرُهما.

فقد قال عياض: «وأما الكتاب الجامع المسند الصحيح المختصر مِن آثار رسول الله ﷺ، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاريِّ، المولدِ والمنشأِ والدَّارِ، الجُعْفِيِّ النَّسَبِ بالولاء؛ فقد وصلَ إلينا مِن رواية أبي عبدالله محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ، وأكثرُ الرواياتِ مِن طريقه، ومِن رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ، عن البخاري، ولم يصل إلينا مِن غير هذين الطريقينِ عنه، ولا دخل المغربَ والأندلسَ إلَّا عنهما، على كثرة رُوَاة البخاري عنه لكتابه، فقد رَوَيْنا عن أبي إسحاق المُسْتَمْلِيِّ أنَّه قال عن أبي عبدالله الفَرَبْرِيِّ أنَّه كان يقولُ: روى (الصحيح) عن أبي عبدالله تسعون ألف رجل ما بقي منهم غيري»(٤).

فحَسْبُنا ما مضى في كلامنا عن رواية الفَرَبْرِيِّ، ولنذكرْ شيئًا عن رواية النَّسَفِيِّ.

---

(١) المصدر السابق (ص/ ١٧).

(٢) كذا في المطبوع، وكذا في مخطوط الإسكوريال (ق/ ٧/ ب).

(٣) السابق (ص/ ١٨ - ١٩).

(٤) "مشارق الأنوار" (١/ ٩).

المبحث الثاني

رواية ابن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ عن البخاريِّ

وقد وقعتْ هذه الرواية للإمام الخطابي، وعليه العُمدة في معرفتها، لاعتماده عليها في شرحه للبخاري، قبل أنْ ينتقل اللواءُ بعد ذلك للجَيَّانِيِّ.

فقد قال الخطابيُّ في مقدمة «أعلام الحديث»: « وقد تأَمَّلْتُ المُشْكِلَ مِن أحاديث هذا الكتاب والمُسْتَفْسَرَ منها؛ فوجدتُ بعضَها قد وقع ذِكْرُه في كتاب (معالم السنن) مع الشرح له والإشباع في تفسيره، ورأيتُني لو طويتُها فيما أُفسِّره مِن هذا الكتاب وضربتُ عن ذِكْرِها صفحًا - اعتمادًا منِّي على ما أَوْدَعْتُه ذلك الكتاب مِن ذِكْرِها - كنتُ قد أخللتُ بحقِّ هذا الكتاب، فقد يقع هذا عند مَن لا يقع عنده ذاك، وقد يرغب في أحدهما مَن لا يرغب في الآخر، ولو أَعَدْتُ فيه ذِكْر جميع ما وقع في ذلك التصنيف؛ كنتُ قد هَجَّنتُ هذا الكتاب بالتكرار، وعرَّضْتُ الناظر فيه لِلْمَلال، فرأيتُ الأصوب أنْ لا أُخلِيَها مِن ذِكْر بعض ما تقدَّم شرحُه وبيانُه هناك، متوخِّيًا الإيجازَ فيه، مع إضافتي إليه ما عسى أنْ يتيسَّر في بعض تلك الأحاديث مِن تجديد فائدةٍ وتَوْكِيد معنًى، زيادةً على ما في ذلك الكتاب، ليكون عِوَضًا عن الفائت وجبرًا للناقص منه، ثم إنِّي أشرح بمشيئة الله الكلامَ في سائر الأحاديث التي لم يقع ذِكْرُها في (معالم السنن) وأوفيها حقَّها مِن الشرح والبيان» اهـ[(١)].

ومفادُ كلام الخطابي أَنَّه لم يَدَعْ شيئًا مِن كتاب البخاري، بل ذَكَرَه وضَمَّنَه كله ضمن كتابه، فشرح بعضَه مستوفًى، واختصرَ بعضَه الذي سبق له شرحُه في كتابه الآخر «معالم السنن».

إلى أن قال الخطابيُّ: « وأما استنادُ هذا الكتاب وسماعُه؛ فإنَّا لم نَلْحَقْ مِن أصحاب محمدِ بن إسماعيل الذين شاهدوه وسَمِعوا منه؛ لِقِدَمِ موته، فإنَّه ماتَ رحمه الله - على ما بَلَغَنا - سنة ستٍّ وخمسين ومئتين.

---

(١) "أعلام الحديث" (١/ ١٠٤ - ١٠٥).

وقد سَمِعْنا معظم هذا الكتاب مِن رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِي، حدَّثَنَاهُ خَلَف بن محمد الخَيَّام قال: حدثنا إبراهيم بن مَعْقِلٍ، عنه.

سَمِعْنا[١] سائرَ الكتاب إلاَّ أحاديثَ مِن آخرِه مِن طريق محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ، حدَّثَنِيه محمد بن خالد بن الحسن قال: حدثنا الفَرَبْرِيُّ، عنه.

ونحن نُبَيِّنُ مواضعَ اختلاف الرواية في تلك الأحاديث إذا انتهينا إليها إنْ شاء الله » اهـ[٢].

فقد أشار الخطابيُّ إلى أنَّ ثمَّةَ اختلاف في الرواية سيتولى هو الإشارة إليه في مواضعه.فكان مِن ذلك قوله على حديث «الأعمال بالنيات»: « هكذا وقع في رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ عنه، مخرومًا، قد ذهبَ شطره، ورجعتُ إلى نسخ أصحابنا فوجدتُها كلها ناقصة، لم يُذْكر فيها قوله: (فمَن كانت هجرته إلى الله وإلى رسوله؛ فهجرتُه إلى الله وإلى رسوله). وكذلك وجدتُه في رواية الفربري أيضًا، فلستُ أدري كيف وقع هذا الإغفال، ومِن جهة مَن عرض مِن رُوَاته؟ وقد ذَكَرَهُ محمد بن إسماعيل في هذا الكتاب في غير موضع مِن طريق الحُمَيْدِيِّ فجاء به مُستوفًى»[٣].

وقال على حديثٍ آخر: « وهذا الحديث وما يتلوه من طريق حفص بن ميسرة من رواية الفربريِّ ليس من رواية ابن معقل»[٤].

وقال أيضًا: « وهذا من رواية الفربري، ليس عن ابن معقل»[٥].

وقال أيضًا: « وقوله: قَرَّ الدَّجَاجَة هكذا رواه في هذا الحديث مِن هذا الطريق،

---

(١) كذا في مطبوع "الأعلام"، ولعل صوابه: "وسَمِعْنا".

(٢) المصدر السابق (١/ ١٠٥ – ١٠٦).

(٣) السابق (١/ ١٠٨).

(٤) السابق (١/ ٥٢٨).

(٥) السابق (٢/ ١٣٦٧).

وقد رواه فيما تقدَّمَ: (كما تُقَرُّ القارورة)، فلستُ أُبْعِد أنْ يكون الصواب مِن الرواية: (قَرَّ الزُّجَاجة) ليلائم معناه معنى القارورة في الحديث الآخر.

وإنْ صحَّت الرواية في (الدَّجاجة)؛ فمعناه صوتُ الدجاج، مِن قَرَّتِ الدجاجةُ تَقِرُّ قَرًّا وقَرِيرًا وقد قَرَّتْ: قطعتْ صوتَها؛ كقول الشاعر[(١)]: [الطويل]

وإنْ قَرْقَرَتْ هَاجَ الهوى قَرْقَرِيرُها

ورواه الفَرَبْرِيُّ، عن أبي عبدالله: (قِرُّ الدَّجاجة) بكسر القاف؛ كأنَّه حكايةُ صوتها » اهـ[(٢)].

وهذه النصوص جميعها تدلُّ على أنَّ الخطابي إنَّما يسوق « الصحيح » في كتابه مِن رواية ابن مَعْقِلٍ، ثم يقارن بينها وبين رواية الفَرَبْرِيِّ، ويذكر ما يقع بينهما مِن اختلافٍ في الرواية.

وأنَّه كذلك ربما راجع نُسَخ أصحابه الخاصة برواية ابنِ مَعْقِلٍ، بدليل قوله السابق: « هكذا وقع في رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ عنه، مخرومًا، قد ذهبَ شطره، ورجعتُ إلى نسخ أصحابنا فوجدتُها كلها ناقصة»، أي نُسَخهم مِن رواية ابنِ مَعْقِلٍ؛ بدليل ذِكْره رواية الفَرَبْرِيِّ عقب كلامه هذا، والكلام يعود إلى أقرب مذكور سابق وهو رواية ابنِ مَعْقِلٍ.

وقال الخطابي تعليقًا على قول يهوديٍّ في طعام أهل الجنة: « إِدَامُهُمْ بَالَامٌ ونُونٌ، قالوا: وما هذا؟ قال: ثَوْرٌ ونُونٌ، يأكل مِن زيادة كبدهما سبعون ألفًا»، قال الخطابي: « هكذا رَوَوْهُ لنا، وتَأَمَّلْتُ النُّسَخَ المسموعة مِن أبي عبدالله مِن طريق حماد بن شاكر وإبراهيم بن مَعْقِلٍ والفَرَبْرِيِّ، فإذا كلُّها متفقةٌ على نحوٍ واحدٍ بالام ونون»[(٣)].

---

(١) ذَكَرَهُ الخطابي في كتابه الآخر "غريب الحديث" (١/ ٦١١). وكذا ذَكَره في "العين" (١/ ٢١٤، ٥/ ٢٢)، و"تاج العروس" (١٣/ ٣٩٩، ٢١/ ١٨١).

(٢) "أعلام الحديث" (٣/ ٢٢١٧ – ٢٢١٨).

(٣) السابق (٣/ ٢٢٦٦).

وهذا يفيد أنَّ الخطابي لم يكن يعتمد على روايته للكتاب سماعًا فقط؛ بل كان يملك نُسَخًا مكتوبة مِن هذه الروايات عن البخاري أيضًا، بل كان يملك نسخًا مِن تلك التي سُمِعَتْ على بعض تلامذة البخاريِّ مِمَّن لم تقع للخطابيِّ الروايةُ عنهم في هذا الكتاب، كما هو الحال في نسخة حماد بن شاكر، التي أشار إليها هنا، حيثُ لم يذكر الخطابي - في كلامه السابق - فيما سَمِعه واعتمد عليه في شرحه سوى روايَتَي ابن مَعْقِلٍ والفَرَبْرِيِّ.

بل لم يذكر الخطابي رواية ابن شاكر سوى في هذا الموضع اليتيم، لم أَرَ له غيره في كتابه.

ونبَّه الخطابيُّ على تلك الأحرف التي لم يسمعها مِن طريق الفَرَبْرِيِّ؛ فقال مثلًا: « ومِن كتاب الفتن، ممَّا لم أسمعه مِن طريق الفَرَبْرِيِّ: باب قول النبي ﷺ: (سَتَرَوْن بعدي أمورًا تُنكِرُونها)»[١]، فذكر الخطابي أربعة أحاديث حتى وصل إلى «كتاب الأحكام»[٢].

فهذا يعني أنَّه لم يأخذ هذه الأربعة مِن طريق الفَرَبْرِيِّ سماعًا، وإِنْ كانت لديه مِن طرقٍ أخرى عن البخاريِّ سماعًا.

ومِن جهةٍ أخرى فقد نبَّه الخطابيُّ على الفوات المذكور في رواية ابن مَعْقِلٍ.

فقال الخطابيُّ: « ومِن (كتاب التفسير)، قلتُ: إلى ها هنا انتهتْ رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ. وحدثنا بما بعده مِن الكتاب[٣] محمد بن خالد بن الحَسَن قال: (باب ما جاء في فاتحة الكتاب) حدثنا محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ قال: حدثنا محمد بن إسماعيل قال»[٤]. فذكرَ ثلاثين حديثًا وخَبَرًا إلى أنْ وصل إلى «كتاب فضائل القرآن»[٥].

---

(١) السابق (٤/ ٢٣٢٧).

(٢) السابق (٤/ ٢٣٣٣).

(٣) يعني: "كتاب التفسير" لا " الجامع الصحيح".

(٤) السابق (٣/ ١٧٩٥ - ١٧٩٦).

(٥) السابق (٣/ ١٨٦٠).

وظاهر كلامه أَنَّ هذا الفوات في رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ ينتهي بنهاية كتاب «التفسير»[(١)]، ثم تعود رواية ابن مَعْقِلٍ ثانية مِن أول «كتاب فضائل القرآن»، ويؤيِّد ذلك أيضًا: قول الخطابي في موضعٍ لاحقٍ تعليقًا على قول اليهودي المذكور آنفًا: «هكذا رَوَوْهُ لنا، وتَأَمَّلْتُ النُّسَخَ المسموعة مِن أبي عبدالله مِن طريق حماد بن شاكر وإبراهيم بن مَعْقِلٍ والفَرَبْرِيِّ» إلخ[(٢)].

ومما يدلُّ على أنَّ رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ لم تنته عند «كتاب التفسير»:

ما ذَكَرَهُ أبو عليٍّ الجيَّانيُّ قال: « ورَوَيْنَا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن إبراهيم بن مَعْقِلٍ؛ أنَّ البخاريَّ أجاز له آخرَ الديوان[(٣)]، مِن أول كتاب الأحكام، إلى آخر ما رواه النَّسَفِيُّ[(٤)] من (الجامع)؛ لَأنَّ في رواية إبراهيم النَّسَفِيِّ نقصانَ أوراقٍ مِن آخر الديوان عن رواية الفَرَبْرِيِّ، قدْ عَلَّمْتُ على الموضع في كتابي[(٥)]، وذلك في (باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلامَ اللهِ﴾ [الفتح: ١٥]).
روى النَّسَفِيُّ مِن هذا الباب تسعةَ أحاديث، آخرُها بعض حديث عائشة في الإفك، ذَكَرَ منه البخاريُّ كلماتٍ استشهدَ بها، وهو التاسعُ مِن أحاديث الباب، خَرَّجَهُ عن حَجَّاجٍ عن النُّمَيْرِيِّ عن يُونُسَ عنِ الزُّهْرِيِّ بإسناده عن شيوخِه عن عائشةَ. ورَوَى الفَرَبْرِيُّ زائدًا عليه مِن أول حديث قُتَيْبَة عن مُغِيرة عن أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ: (إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فلا تَكْتُبُوهَا) إلى آخر ما رواه الفَرَبْرِيُّ

---

(١) خلافًا لما فَهِمَه د. جمعة فتحي عبد الحليم في كتابه "روايات الجامع الصحيح ونُسَخه" (ص/ ١٤١)، مِن كون روايته قد انتهتْ إلى هذا الحدِّ، وليس كذلك كما يدلُّ عليه كلامُ الخطابيِّ وغيرِه.

(٢) "أعلام الحديث" (٣/ ٢٢٦٦).

(٣) يعني: "صحيح البخاري".

(٤) يعني: ابن مَعْقِلٍ.

(٥) يعني: مِن نسخته مِن "صحيح البخاري".

عن البخاري مِن الدِّيوان، وهو تسعُ أوراقٍ مِن كتابي»[١].

ومما يجدر ذِكْرُه أَنَّ رواية ابن مَعْقِلٍ لم تقع للجيَّاني مسموعةً، إنما وقعتْ له بالإجازة.

وقد صرَّح بذلك فقال: « وقد نَبَّهْنَا أيضًا على مواضعَ مِن رواية أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحجاج النَّسَفِيِّ، عن أبي عبدالله البخاري، وانتقلتْ إلينا هذه الرواية على جهة الإجازة، مِن قِبَلِ أبي صالحٍ خَلَف بن محمد بن إسماعيل الخَيَّام البخاري.

ومِن قِبَل أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عنه»[٢]. أي عن ابنِ مَعْقِلٍ عن البخاري.

وكلام الجياني في هذا الموضع يُفَسِّر قوله في أول كتابه: « وما كان في كتابي مِن رواية أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحَجَّاج النَّسَفِيِّ عن البخاري: فأخبرني بها أبو العاصي حَكَم بن محمد بن حَكَم الجُذَامِيُّ، قال: نا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهروي، بمكة سنة اثنتين وثمانين وثلاث مئةٍ، قال لي: سمعتُ بعضَه وأجازَ لي سائرَه، قال: نا أبو صالح خَلَف بن محمد بن إسماعيل البخاري[٣]، قال: نا إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيُّ، قال: نا أبو عبدالله البخاري»[٤].

---

(١) "تقييد المهمل" (١/ ٦٢). واختصر كلامه هذا القاضي عياض، فقال: « إلاَّ أَنَّ النَّسَفِيَّ فاته مِن آخر الكتاب شيءٌ مِن كتاب الأحكام، إلى باب قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللهِ ﴾ فإنَّه إجازةٌ مِن البخاريِّ للنَّسَفِيِّ، ثم ما بعده لم يكن في رواية النَّسَفِيِّ إلى آخر الكتاب، وذلك نحو عشرة أوراق، لم يَرْوِ منها إلَّا تسعةَ أحاديثَ أوَّلَ الكتابِ، آخِرُها: طرف مِن حديث الإفك" اهـ.

(٢) "تقييد المهمل" (٢/ ٥٦٦).

(٣) وهو المعروف بالخَيَّام، وهو الذي يخيط الخِيَم. ترجم له الذهبي في كتابَيْه: " التاريخ" (٨/ ١٩٤) و"السِّيَر" (١٦/ ٧٠، ٢٠٤).

(٤) "تقييد المهمل" (١/ ٦١).

فلم يذكر الجياني في أول كتابه كيفية تلقِّيه رواية ابن مَعْقِلٍ، لكنَّه ذكرَ في موضعٍ لاحقٍ مِن كتابه أنَّه قد تلقَّاها بالإجازة، وهذا يُفسِّر المراد بقوله في أول كتابه: «فأخبرني بها أبو العاصي» أي أخبره بها إجازة، وبعض العلماء يستخدم الإخبار في التعبير عمَّا أخذه إجازةً.

وفي هذا يقول القاضي عياض: «وذهبَ جماعةٌ إلى إطلاق (حدَّثنا) و(أخبرنا) في الإجازة، وحُكِي ذلك عن ابن جريج وجماعةٍ مِن المتقدمين، وقد أشرنا إلى مَن سَوَّى بينهما وبين القراءة والسَّماع على ما تقدَّم[١]، وحكى أبو العباس ابن بكر المالكي في كتاب (الوجازة) أنَّه مذهبُ مالكٍ وأهلِ المدينة.

وحَقٌّ ما قال عن مالكٍ؛ فإنَّه إذا جعل المناولة سماعًا كالقراءة كما تقدم فيما روينا عنه قَبْلُ؛ صحَّ فيه (حدثنا) و(أخبرنا)، فإذا رُوعي كما قدَّمنا معنى النقْل والإذن فيه وأنَّه لا فرق بين القراءة والسَّماع والعرض والمناولة للحديث في جهة الإقرار والاعتراف بصحَّته وفَهْم التحديث به؛ وَجَبَ استواء العبارة عنه بما شاء.

وقد ذهبَ إلى تجويز ذلك مِن أرباب الأصول: الجويني؛ لكن قال: (ليس حدَّثني وأخبرني مطلقًا في الإجازة خلفًا؛ لكن ليست عندي عبارة مرضية لائقة بالتحفُّظ والصَّوْن فالوَجْهُ البَوْحُ بالإجازة)[٢].

ومنعَ إطلاق (حدَّثنا) في الإجازة غيرُه من الأصوليين جملةً.

---

(١) أي عند القاضي عياض.

(٢) وعبارة الجويني في "البرهان" (١/ ٤١٥): "ومما يتعلق بتتميم الكلام في هذا: أنَّ الذي مستنده الإجازة يعمل بما يتلقَّاهُ، ويعمل غيرُه بما رواهُ على هذه الجهة، ولكن اللائق به أنْ يذكر جهةَ تلقِّيه الإجازة؛ فإنَّ ذلك أدفعُ للَّبْسِ، وأرفع للرَّيْب. فإنْ قال: حدَّثني فلانٌ، أو أخبرني مطلقًا؛ فلستُ أرى ذلك خَلْفًا محضًا لتحقُّق الثقة. وقد تقدَّم أنَّ نفس لفظ الشيخ ليس شرطًا، وليس قولُه (حدَّثني) في الإجازة عبارة مرضية لائقة بالتحفُّظ والتصوُّن، فالوجه البوح بالإجازة. وللمحدِّثين مواضعاتٌ يرتِّبونها ويقولون في بعضها: أخبرني، وفي بعضها: حدَّثني، وليستْ على حقائق، وليسوا ممنوعين مِن اصطلاحهم، ولكلِّ طائفةٍ في الفنِّ الذي تعاطَوْه عباراتٌ مُصْطَلَحَةٌ" اهـ.

وقال شعبةُ في الإجازة مرةً: تقول: (أنبأنا)، ورُوِي عنه أيضًا: (أخبرنا).

واختار أبو حاتم الرازي أنْ تقول في الإجازة بالمشافهة: (أجاز لي)، وفيما كتب إليه: (كتب إِلَـيَّ).

وذهب أبو سليمان الخطابي إلى أنْ يقول في الإجازة: (أخبرنا فلانٌ أنَّ فلانًا حدَّثه) ليبين بهذا أنه إجازة.

وأنكر هذا بعضُهم. وحقُّه أنْ ينكر، فلا معنى له يتفهَّم به المراد، ولا اعْتِيد هذا الوضع في المسألة لغةً ولا عرفًا ولا اصطلاحًا.

وذكر أبو محمد ابن خَلَّاد في كتابه (الفاصل) مثلَ هذا عن بعض أهل الظاهر. قال: (ولا تَقُلْ: إنَّ فلانًا قال: حدَّثنا فلانٌ)؛ لأنَّ هذا يُنبئ عن السماع.

وهذا مثلُ الأول، وكلامُ مَن اصطلح فيما يريده مع نفسِه؛ إلَّا لو اجتمعَ أهلُ الصنعة على هذا الوضع ليجعلوه فصلًا وعَلَمًا للإجازةِ؛ لما أُنْكِر» اهـ[1].

والمقصود الإشارة إلى تَلَقِّي الجيَّاني روايةَ ابنِ مَعْقِلٍ إجازةً، وليس سماعًا كما هو الحال بالنسبة لبقيَّة الروايات، فقد قال فيها: « فأمَّا كتابُ أبي عبدالله البخاري - وسماه (الجامع المختصر مِن أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيَّامِه) - مِن رواية أبي زيدٍ محمد بن أحمد المَرْوَزِيِّ، مِن طريق أبي الحسن القابسي:

فقرأتُه على أبي القاسم حاتم بن محمد بن عبد الرحمن بن حاتمٍ التميميِّ المعروف بابن الطَّرَابُلْسِيِّ، مرَّاتٍ، أوَّلُها في سنة أربعٍ وأربعين وأربع مئةٍ، قال: أخبرني به أبو الحسن علي بن محمد بن أبي بكرٍ القابسيُّ الفقيه، قراءةً عليه بالقيروان وأنا أسمعُ سنة ثلاثٍ وأربع مئةٍ، قال: نا أبو زيدٍ محمد بن أحمد المَرْوَزِيُّ، بمكة سنة ثلاثٍ وخمسين وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بِشْرٍ الفَرَبْرِيُّ، بفَرَبْرَ في ذي القعدة سنة ثماني عشرة وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم

---

(١) "الإلماع" (ص/ ١٢٨ - ١٢٩).

الجُعْفِيُّ البخاري رحمه الله، سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين[١].

وأما روايتُنا فيه مِن طريق أبي محمد عبدالله بن إبراهيم الأَصِيلِيِّ:

فحدَّثنا بها أبو شاكرٍ عبد الواحد بن محمد بن موهب التُّجِيبِيُّ المعروف بالقَبْرِيِّ، والقاضي أبو القاسم سراج بن عبدالله بن سراجٍ. قالا: نا أبو محمد عبدالله بن إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن جعفرٍ الأَصِيلِيُّ، قال: نا أبو زيدٍ، بمكة سنة ثلاثٍ وخمسين، وببغداد سنة تسعٍ وخمسين وثلاث مئةٍ. وقَرَأَهُ أبو محمد[٢] أيضًا على أبي أحمد محمد بن محمد بن يوسف بن مكِّيٍّ الجرجاني. قال أبو زيدٍ محمد بن أحمد، وأبو أحمد محمد بن محمد بن مكِّي، جميعًا: نا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطرٍ الفَرَبْرِيُّ، نا البخاري.

وعارَضْتُ كتابي مِن أوَّله إلى آخره بنسخةِ أبي محمدٍ الأَصِيلِيِّ التي بخطِّه[٣].

وقرأتُ روايةَ أبي عليٍّ ابن السكن سعيدِ بن عثمان البغداديِّ - سكن مصر - على القاضي أبي عُمر أحمد بن محمد بن يحيى المعروف بابن الحَذَّاء.

وأخبرني بها - أيضًا - أبو عُمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النَّمَرِيُّ، إجازةً.

قالا جميعًا: نا أبو محمد عبدالله بن محمد بن أسدٍ الجُهَني، بقرطبة - وكان ثقةً ضابطًا - سنةَ أربعٍ وتسعين وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن البغدادي الحافظ، في منزله بمصر سنة ثلاثٍ وأربعين وثلاث مئةٍ، قال: نا محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ، قال: نا أبو عبدالله البخاري.

---

(١) والمعروف أنَّ الفَرَبْرِيَّ سَمِعَ مِن البخاري سنة ٢٤٨، وسنة ٢٥٢، فتكون هذه المرة سنة ٢٥٣ هي المرة الثالثة، وقد مضى بيانُ ذلك في الكلام على رواية الفَرَبْرِيِّ.

(٢) عبدالله بن إبراهيم الأَصِيلِيُّ.

(٣) وهذه إحدى مزايا نسخة أبي عليٍّ الجيَّاني مِن "الصحيح" كونها قد عُورِضَتْ على أصل الأَصِيلِيِّ بخطِّه.

وكان سماع شيخنا أبي عُمر النَّمَرِيِّ وأبي عُمر ابن الحَذَّاء في مجلسٍ واحدٍ مِن أبي محمد ابن أسدٍ.

قال أبو عَلِيٍّ[١]: وعارَضْتُ كتابي بنسخةِ أبي محمد ابن أسدٍ التي بخطِّه عن أبي عَلِي ابن السَّكَن[٢].

أما رواية أبي ذَرٍّ عَبْد بن أحمد بن محمد بن عبدالله الهَرَوِيِّ الحافظ:

فأخبرني بها أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس العُذْرِيُّ، مناولةً مِن يَدِه إلى يدي، وقال لي: سمعتُه مرارًا يُقْرَأُ على أبي ذَرٍّ، بمكة، أولُها[٣] في سنة ثمانٍ وأربع مئةٍ، قال: أخبرني أبو محمد عبدالله بن أحمد بن حَمُّويَةَ السَّرْخَسِيُّ[٤]، بهراة، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود المُسْتَمِلِيُّ ببَلْخ - وكان مِن الثقات المتقنين رحمه الله -، وأبو الهيثم محمد بن المكي بن زُرَاعٍ الكُشْمِيهَنِيُّ بها قراءةً عليه في المحرم سنة تسعٍ وثمانين وثلاث مئةٍ.

قالوا: نا محمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ، نا البخاري» اهـ[٥].

فقد صرَّح الجيانيُّ في هذه الأسانيد بما يدلُّ على سماعه صراحةً، عدا الإسناد الأخير فقد قال فيه: « فأخبرني بها أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس العُذْرِيُّ، مناولةً

---

(١) الجيَّاني.

(٢) وهذه مزيَّةٌ أخرى لنسخة الجياني مِن « الصحيح ».

(٣) أي أول هذه المرات.

(٤) قال ياقوت الحموي في "معجم البلدان" (٣/ ٢٠٨): " سَرْخَس: بفتح أوَّله، وسكون ثانيه، وفتح الخاء المعجمة، وآخره سين مهملة، ويقال: سَرَخْس، بالتحريك، والأوَّل أكثر".
قال الذهبي في "تاريخ الإسلام" (٨/ ٥٢٠): « سمع سنة ست عشرة وثلاث مئة مِن الفَرَبْرِيِّ (صحيح البخاري)" إلىٰ أنْ قال الذهبي: « وله (جزءٌ) مفيدٌ، عَدَّ فيه أبواب (الصحيح)، وعَدَّ ما في كلِّ كتابٍ مِن الأحاديث، فأوردَ ذلك الشيخ محيي الدين في مقدمة ما شرح مِن (الصحيح). وأَعْلَىٰ شيءٍ يُرْوَىٰ في سنة ثلاث وعشرين وسبع مئة حديثُ الحَمُّويِيِّ هذا، وقعتْ لنا الكتبُ المذكورةُ مِن طريقه".

(٥) "تقييد المهمل" (١/ ٥٩ - ٦١).

مِن يَدِه إلى يدي»، فصرَّح هنا بعدم السماع، وأنَّه إِنَّما تلقَّاه مناولةً لا سماعًا، وقال في أول الإسناد: « أخبرني»، فيُشْبِه أن يكون قولُه في إسناده إلى مَعْقِلٍ كقوله في هذا الإسناد، إجازةً ومناولةً، وليس سماعًا.

وقد سَمِع الجيانيُّ رواية الفَرَبْرِيِّ مِن غير وجهٍ، فلا يضيره أَنْ يُكْثِر مِن الطرق بعد ذلك إليها، مناولةً كانت أو غير ذلك، تأكيدًا للسماع، وتشَرُّفًا بالرواية، واحتياطًا مِن وقوع الغلط والسهو، ومزيد عناية، خدمةً للسُّنَّة عامة، ولكتاب البخاري خاصة، ثم إبرازًا لمكانة الجياني وسعة مرويَّاته، وشمولها لهذه الأسانيد العديدة، بأكثر مِن طريق مِن طُرُق التحمُّل.

وبذا يظهر الفارقُ بين ما تلقَّاه الجيانيُّ سماعًا، وما تلقَّاه إجازةً مثل رواية ابنِ مَعْقِلٍ.

ولذا ربما احتاج أبو عليٍّ الجيانيُّ في بعض المواضع إلى النَّقْل عن رواية ابن مَعْقِلٍ بواسطة الخطابي[(١)]؛ إذْ قد وقعتْ للخطابيِّ مسموعةً.

وما ذَكَرَهُ الجيانيُّ مِن نقصان رواية ابن مَعْقِلٍ مِن آخرها؛ قد وافقه عليه ابنُ حجر.

وكانت رواية ابن مَعْقِلٍ قد وقعتْ لابن حجر إجازةً كما وقعتْ للجيانيِّ.

فقال ابنُ حجر العسقلانيُّ: « ومِن رُواة الجامع أيضًا ممن اتصلتْ لنا روايتُه بالإجازة إبراهيم بن معقل النسفيُّ، وفاتَهُ منه قطعةٌ من آخره رواها بالإجازة»[(٢)].

وكما نقل الجيانيُّ عن رواية ابن مَعْقِلٍ أحيانًا بواسطة الخطابي، فكذلك نقل ابنُ حجر عنها أحيانًا بواسطة الجياني[(٣)]، لكنْ قال ابن حجر في نفس الموضع بعد قليل: « ثم راجعتُ رواية النسفي »[(٤)].

(١) المصدر السابق (٢/ ٣٦١).

(٢) "هدي الساري" (ص/ ٤٩١).

(٣) "فتح الباري" (٢/ ٤٧٣).

(٤) السابق (٢/ ٤٧٤).

وابنُ حجر إنما يرويها مِن طريق الجياني كما سيأتي، لكنَّه قد رجع إلى «تقييد» الجياني أيضًا، وقال: « ومِن طريق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحَجَّاج النَّسَفِيِّ، وكان مِن الحفاظ، وله تصانيف، وكانت وفاتُه سنة أربع وتسعين ومئتين، وكان فاتَهُ مِن (الجامع) أوراقٌ رواها بالإجازة عن البخاريِّ، نَبَّه على ذلك أبو عليٍّ الجياني في (تقييد المهمل)»(١).

وكذلك نقل ابنُ حجر عنها بواسطة عياض(٢)، لكنه تَعَقَّبَ عياضًا في موضعٍ آخر، ودَلَّتْ عبارتُه على رجوعه إليها مباشرةً(٣)، كما دَلَّ كلامُه في مواضع أخرى على مراجعته لها كذلك(٤).

مطلب : في ترتيب النسخة :

وكلامُ الخطابيِّ السابقُ صريحٌ في سياقته نسخته التي ضمَّنها شرحه على رواية ابن مَعْقِلٍ، مع بيان الاختلاف بينها وبين رواية الفَرَبْرِيِّ في مواضعه، واستدراك الزيادات التي في رواية الفَرَبْرِيِّ، على حسب ترتيب البخاري لكتابه.

وقد صرَّح الخطابيُّ بذلك في تعليقه على بعض الأحاديث قال: « قد وقع أطرافٌ مِن هذا الحديث في مواضع متفرقة مِن هذا الكتاب، على حسب ترتيب مُصَنِّفِه، وذكرتُ معانيها في مواضعها»(٥).

وكذلك قال الخطابي في نهاية كتابه: « هذا مُنْتَهَى القولِ فيما تَيَسَّر مِن تفسير أحاديث (الجامع الصحيح)، وقد اختصرنا الكلامَ في عامَّتها إلَّا في مواضع لم نجد

(١) السابق (١/ ٥).
(٢) السابق (٣/ ٢١٦).
(٣) السابق (٣/ ٦١٣).
(٤) يُنظر على سبيل المثال: المصدر السابق (٣/ ٦٢٤) (٤/ ٦٥، ١٠٢، ١٢٥، ١٣٤، ١٣٩، ١٤٥).
(٥) "أعلام الحديث" (٣/ ١٤٧٩).

مِن إشباع القول فيها بُدًّا؛ لإشكالها وغُموض معانيها، ووجدتُ صاحب الكتاب لم يُرتِّب ما وضعَ فيه مِن الأحاديث ترتيب الكتب المُصَنَّفة في أبواب الفقه والعلم، فيَضمُّ كلَّ نوعٍ منه إلى الفقه ويضعه في بابه ولا يخلطه بغيره، كما فعلَه أبو داود في كتابه، فوقعَ كلامُنا في تفسيرها على حسب ذلك؛ اتِّباعًا لمذهبه وحِفْظًا لرسْمه»[1].

وهذا صريحٌ في التزام الخطابي ترتيبَ البخاري، حسْبما وصله، خاصة مِن رواية النَّسَفِيِّ، التي اعتمدها في كتابه أصلًا له، وقابلَها برواية الفَرَبْرِيِّ، وأشار للاختلافات فيما بينهما، واستدركَ مِن رواية الفَرَبْرِيِّ ما فات روايةَ النَّسَفِيِّ.

وقد وقفتُ على اختلافٍ في الترتيب بين رواية ابن مَعْقِلٍ التي ضمَّنها الخطابي كتابه، وبين رواية الفَرَبْرِيِّ المشهورة المتداولة في الناس اليوم مِن «الصحيح» المطبوعة على نسخة الحافظ اليُونِينِيِّ التي قابَلَها بأصولٍ راسخَات، ونُسَخٍ موثوقاتٍ[2].

ويمكننا الإشارةُ إلى أرقام بعض الأحاديث الدالَّة على هذا الاختلاف.

فقد ذكرَ الخطابيُّ حديثَ عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه (٢٣٧٥)، وأتبعه بحديثِ أبي هريرة رضي الله عنه (٢٣٧١)، ثم بحديث ابن عباس رضي الله عنهما (٢٣٧٠)، ثم حديث أنس رضي الله عنه (٢٣٧٦)، ثم حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٢٣٩٣).

وظاهرٌ مِن تسلسل الأرقام مدى الاختلاف بين ما في كتاب الخطابي، وما هو متداول في نسخة الفَرَبْرِيِّ المتداولة بين الناس.

وقد ظهر هذا الاختلافُ سريعًا مِن بداية كتاب الخطابي، حيثُ ذكر الحديث (١، ٢، ١٥٣٦، ٣، ٧، ٩، ١٠، ١٢، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٥).

---

(١) السابق (٤/ ٢٣٥٨).

(٢) وقد مضى الكلام على هذه النسخة في أثناء الكلام على رواية الفَرَبْرِيِّ.

وفي كتاب الصلاة مثلًا: حديث (٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٢).

ويلاحظ أن الحديث (٣٤٧) في التيمُّم ضربةً، بينما الحديث (٣٤٩) في فرض الصلاة، ولم يَرِدْ عند الخطابي فيما بينهما الحديث (٣٤٨) في التَّيَمُّم أيضًا، لكنْ ليس فيه: «عليك بالصَّعِيد فإِنَّه يكفيك» ولم يذكر صفة التيمُّم.

ولم يذكر الأحاديث بين الرقمين (٣٤٩ - ٣٥٨) مِن رواية الفَرَبْرِيِّ وهي أبواب وأحاديث مهمة في بابها.

وفي كتاب الزكاة: حديث (١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٥، ١٤٠٧، ١٤١٠، ١٤١٦).

ويلاحظ هنا أنَّ الحديث (١٤٠٣) في رواية الفَرَبْرِيِّ مِن حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فيمَنْ كَنَزَ مالًا ولم يُؤَدِّ زكاته، وكذلك الحديث (١٤٠٤) مِن حديثِ ابنِ عُمَر رضي الله عنهما، في الأمرِ نفسه، بينما الحديث (١٤٠٥): «ليس فيما دون خمس أواقٍ صدقة»، بينما الحديث (١٤٠٦) فيمَنْ لم يُؤَدِّ زكاةَ كَنْزِه.

وهذه الأحاديث التي لم يوردها الخطابي في كتابه «أعلام الحديث» نقلًا عن رواية النَّسَفِيِّ؛ لم نجد أكثرها في «سنن أبي داود» ومِن ثَمَّ لم تَرِدْ في «معالم السنن» للخطابي، فلا يُمكن الظنُّ بإسقاط الخطابي لها مِن شرح البخاري لتَقَدُّمِها في كتابه الآخر «معالم السُّنَن»، لأنها لم تسبق في «المعالم» أصلًا، فانتفى بذلك هذا الظن الذي قد يقع فيه بعضُهم.

وإِنَّما التزم الخطابيُّ بنقل نسخة النَّسَفِيِّ كما هي، دون تصرُّفٍ في متنها، إسنادًا ومتنًا، عملًا بترتيب البخاري ورَسْمِه كما صرَّح بذلك الخطابيُّ فيما نقلناه عنه آنفًا.

لكنْ قد يُفهم مِن بعض كلام الخطابي أَنَّه قد تصرَّف في ترتيب النسخة، وأن الاختلاف الحاصل في ترتيبها مِن تصرُّفه لا مِن روايته.

حيثُ قال الخطابي في كلامه على حديث ابن عمر رضي الله عنهما (٢٥) مرفوعًا:

« أُمِرْتُ أنْ أُقَاتِلَ الناسَ حتى يَشْهَدُوا أَنْ لا إِلَه إِلَّا الله وأَنَّ محمدًا رسولُ الله»الحديث، قال الخطابي: « قد رُوِي هذا الحديث بألفاظٍ مختلفة مِن زيادةٍ ونقصان، وكلُّها صِحاح.

منها: حديثُ أبي هريرة الذي رواه عن عُمر في مُحَاجَّتِه أبا بكرٍ في قتال مانعي الزكاة وهو قوله: (أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حتَّى يقولوا لا إله إِلَّا الله، فإذا قالوها عَصَمُوا منِّي دماءَهم وأموالَهم إِلَّا بحقِّها)، وهو حديثٌ مختصرٌ، ليس فيه ذِكْرُ الصلاة والزكاة.

ومنها: حديثُ أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: «أُمِرْتُ أنْ أُقَاتل الناسَ حتى يشهدوا أنْ لا إله إِلَّا الله، وأنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه، وأنْ يَسْتَقْبِلُوا قِبْلَتَنا، وأنْ يأكلوا ذبيحتَنا، وأنْ يُصَلُّوا صلاتَنا، فإذا فعلوا حَرُمَتْ علينا دماؤُهم وأموالُهم إِلَّا بحقِّها».

ومنها: حديثُ ابن عُمر هذا، وقد زاد فيه ذِكْر الزكاة.

وقد اجتمعتْ هذه الأحاديث بأسانيدِها في كتابِ الزكاة مِن هذا الكتاب[(١)]، ورَتَّبْتُهَا هناك، وبَيَّنْتُ وجوهَها على اختلافِها؛ لأَنَّ ذلك الموضع كان أَمْلَكَ تِبْيانِ وجوهِها، وإشباعِ القولِ فيها»[(٢)].

فقد يُفهم مِن قوله عن اجتماع الأحاديث المذكورة بأسانيدها في كتاب الزكاة مِن هذا الكتاب؛ أنها قد اجتمعتْ كذلك كما ساقها البخاري، أو أنها كذلك وقعتْ عند البخاري مجموعةً في الموضع المذكور، فناسب ذلك بيانها هناك، وليس كذلك.

بل لم يذكر الخطابي هناك نقلًا عن نسخة البخاري سوى حديث أبي هريرة رضي الله عنه (١٣٩٩ - ١٤٠٠) موافقًا بذلك لما هو معروف في نسخة الفَرَبْرِيِّ المتداولة بين الناس، ثم تكلَّم عليه الخطابي، وأشار لحديث أنسٍ وغيره في أثناء كلامه على معنى حديث أبي هريرة رضي الله عنه، لكن لم يورد الأحاديث، ولم يُرَتِّبها هناك بأسانيدها نقلًا عن البخاري كما يتبادر للذهن مِن كلامه السابق، وإنما

(١) يعني: "صحيح البخاري".

(٢) المصدر السابق (١/ ١٥٧ – ١٥٨).

قال: « وأولُ ما يُحتاجُ إليه مِن بيان هذه الأمور معرفةُ القصة فيها، كيف كانت؟ وصورةُ الأمر كيف جرتْ؟ فنحتاجُ مِن أجل ذلك إلى ذِكْر الروايات وتتبُّع طُرُق النَّقْل فيها، لِتتكَشَّفَ الحقيقةُ منها، ونحن فاعلون لذلك بمشيئة الله وعونه»(١). ثم بدأ الخطابي بإيراد روايات القصة بأسانيده هو، مُرَتَّبةً مُفَصَّلة، إلى أنْ قال بعدها: « وفي الألفاظ اختلافٌ يسير لا يتغيَّر له المعنى، ثم إنَّا قد روينا مِن طريقٍ صحيح، عن أبي هريرة، مِن غير اختصارٍ، فذَكَرَ فيه الصلاة والزكاة»(٢)، وساق الخطابي أسانيده بذلك مِن طريق ابن خزيمة، وغيره، وتكلَّم على الحديث.

فظهرَ مِن خلال ذلك كله مرادُه بكلامه السابق عن ترتيب الروايات، وأنه إنَّما عَنَى بذلك ما سيقوم به هو مِن جمع الروايات وتفصيلها وشرح معانيها في أثناء شرحه للحديث الذي أورده البخاري، وأنه لم يقصد بذلك ترتيب أحاديث البخاري، وإنما قصد ترتيب أحاديث الباب بأسانيدها وألفاظها التي سيقوم هو بجمعها في أثناء شرح حديث أبي هريرة رضي الله عنه، الذي أوردَه البخاري في «صحيحه».

والعمدة في ذلك على كلام الخطابي الصريح، في التزامه بترتيب ورَسْم البخاري.

وكلام الخطابي - كما أسلفناه - في مقدمة كتابه؛ ظاهرٌ في ذلك كله، فقد ذكرَ أنَّ جماعةً مِن إخوانه سألوه بعدما فَرَغَ مِن «معالم السنن» أنْ يشرح لهم «كتاب (الجامع الصحيح) لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري»(٣)، فتوقَّف عن الإجابة إلى ما التمسوه مِن ذلك، واستَصْعَبَ ذلك، لجلالة شأْن «صحيح البخاري»، ولما يشتمل عليه « الصحيح » «مِن صعاب الأحاديث وعضل الأخبار في أنواع العلوم المختلفة التي قد خَلَا عن أكثرها كتاب (المعالم)»(٤)، لكنَّه ذَكَرَ مِن الأسباب ما

(١) المصدر السابق (١/ ٧٣٤).

(٢) السابق (١/ ٧٣٨).

(٣) السابق (١/ ١٠١).

(٤) السابق (١/ ١٠١ – ١٠٢).

يدفعه لإجابتهم، ورأى أن يجيبهم بمَيْسُور ذلك «مِن تفسير المُشْكِل مِن أحاديث هذا الكتاب وفَتْق معانيها»[(١)]، قال: « وقد تأمَّلْتُ المُشْكِلَ مِن أحاديث هذا الكتاب والمُسْتَفْسَرَ منها؛ فوجدتُ بعضها قد وقع ذِكْرُه في كتاب (معالم السنن) مع الشرح له والإشباع في تفسيره، ورأيتُني لو طويتُها فيما أُفَسِّره مِن هذا الكتاب وضربتُ عن ذِكْرِها صفحًا اعتمادًا منِّي على ما أودعتُه ذلك الكتاب مِن ذِكْرِها كنتُ قد أخللتُ بحقِّ هذا الكتاب»إلى أنْ قال: « فرأيتُ الأصوبَ أنْ لا أخليها مِن ذِكْر بعض ما تقدم شرحه وبيانه هناك متوخِّيًا الإيجازَ فيه»[(٢)].

فهو يتكلم عن جملة أحاديث الكتاب كله، وليس المُشْكِل فقط، ورأى أنْ يشرح كل ذلك، فيُشْبِع القول فيما لم يسبق له شرحُه في «المعالم»، ويوجزه فيما سبق له شرحُه.

لكنَّه لم يذكر أي تصرُّفٍ له في مادة رواية ابنِ مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ؛ بل حافظ عليها ونقلها ورواها كما وقعتْ له، على ما فيها مِن نقصٍ واختلافٍ في ترتيب أحاديثها عن رواية الفَرَبْرِيِّ الأشهر والأكمل والأتم رواية وسياقًا.

فإنْ يكن الأمر كذلك؛ فالظاهر أنَّ رواية النَّسَفِيِّ كانت الإخراج الأول للبخاري، وقد ظل يُؤَلِّف فيه ست عشرة سنة[(٣)]، وكان مِن عادة البخاري أنْ يُدِيمَ النظرَ في كتبه، ويراجع فيها، وقد ذَكَرَ أنَّه قد صنَّفَ «تاريخه» ثلاث مرات[(٤)]، فليس بمُسْتَغْرَبٍ أنْ يُخرج البخاريُّ « الصحيح » كذلك على مراتٍ، فيسمع النَّسَفِيُّ الإخراجَ الأول، ويرويه، ويُنْقَل عنه؛ بل هذا هو الظاهرُ كما سبق.

---

(١) السابق (١/ ١٠٤).

(٢) السابق، نفسه.

(٣) "تاريخ مدينة السلام" (٢/ ٣٣٣)، "تهذيب الأسماء واللغات" (١/ ٧٤)، "تهذيب الكمال" (٢٤/ ٤٤٨ – ٤٤٩)، "جزءٌ فيه ترجمة البخاري" (ص/ ٤١) و"تاريخ الإسلام" (٦/ ١٤٣) و"سير أعلام النبلاء" للذهبي (١٢/ ٤٠٥)، "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (٢/ ٢٢١).

(٤) "تاريخ مدينة السلام" (٢/ ٣٢٥)، "تقييد المهمل" (١/ ١٣)، "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٧٥)، "تهذيب الكمال" (٢٤/ ٤٤٠).

بينما تبقى روايةُ الفَرَبْرِيِّ؛ هي الرواية الأخيرة والكاملة والتامة عن البخاري، فقد ظلَّ الفَرَبْرِيُّ يروي عن البخاري حتى قُبَيْل وفاته، ونقلنا آنفًا سماعَ الفَرَبْرِيِّ مِن البخاري في المرة الأخيرة سنة ٢٥٥ أي قُبيل وفاة البخاري سنة ٢٥٦، فرواية الفَرَبْرِيِّ قطعًا هي الرواية الكاملة والنهائية عن البخاري.

ولهذه الأسباب وغيرها مما وَهَبَهُ الله للفَرَبْرِيِّ؛ صارتْ روايتُه عمدة المسلمين في رواية «صحيح البخاري»، دون غيرها مِن الروايات.

مطلب : الاعتماد على الجياني لاحقًا دون الخطابي في «رواية النَّسَفِيِّ»:

ومرَّت الأيام، ووصلتْ نسخةُ ابنِ مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ إلى الإمام الجَيَّانِيِّ، فانتقلَ اللواءُ مِن الخطابيِّ إليه، وصار هو عمدة اللاحقين عليه، في نَقْل رواية النَّسَفِيِّ.

بل لم يرجع الجيانيُّ نفسُه لما ذَكَره الخطابيُّ في كتابه سوى في موضعٍ واحدٍ فقط، لم أَرَ له في «التقييد»[1] غيرَه.

وعلى رواية الجيانيِّ:

اعتمد ابنُ عطية فقال: « قال لي أبي رضي الله عنه: وأخبرني أبو عليٍّ الغَسَّانِيُّ رحمه الله برواية أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحَجَّاج النَّسَفِيِّ عن البخاريِّ. قال[2]: حدثني[3] أبو العاصي حَكَم بن محمد بن حَكَم، قال: حدثنا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهَرَوِيُّ، بمَكَّة، قال: حدثنا أبو صالح خَلَف بن محمد بن إسماعيل الخَيَّام، عن إبراهيم بن مَعْقِلٍ، عن البخاري»[4].

---

(١) "أعلام الحديث" للخطابي (١/ ٤٥٤)، "تقييد المهمل" للجياني (٢/ ٣٦١).

(٢) أبو عليٍّ الغَسَّانِيُّ الجَيَّانِيُّ.

(٣) وفي نسخة: " حدثنا" كما أشار محقق "الفهرس" في حاشيته.

(٤) "فهرس ابن عطية" (ص/ ٦٧).

وابن خير:

قال: « وأما رواية النَّسَفِيِّ: فحدثني بها الشيخ أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر القَيْسِيُّ رحمه الله، قال: حدثنا أبو عَلِيٍّ حسين بن محمد بن أحمد الغَسَّانِيُّ، قال حدثني بها أبو العاصي حَكَم بن محمد بن حَكَمٍ الجُذَامِيُّ، إجازةً[١]، قال: حدثنا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهَرَوِيُّ، بمكة سنة ٣٨٢، سمعتُ بعضَه وأجازَ لي سائرَه، قال: حدثنا أبو صالح خَلَف بن محمد بن إسماعيل الخَيَّامُ البخاري، قال: حدثنا إبراهيم بن مَعْقِل بن الحَجَّاج النَّسَفِيُّ، قال: حدثنا البخاري.

قال أبو عَلِيٍّ[٢]: ورَوَيْنَا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ؛ أنَّ البخاريَّ أجازَ له آخر الدِّيوان، مِن أول كتاب الأحكام، إلى آخر ما رواه النَّسَفِيُّ عن البخاري، مِن الديوان؛ لأنَّ في رواية محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ زيادةً على رواية النَّسَفِيِّ نحوًا مِن تسعِ أوراقٍ مِن نسختي، وقد أَعْلَمْتُ على الموضع مِن كتابي.

قال أبو عَلِيٍّ: وهذه الروايات كلُّها متقاربة، وأقرب الروايات إلى روايةِ أبي ذَرٍّ: رواية أبي الحسن القابسي عن أبي زيدٍ المَرْوَزِيِّ»[٣].

ومِن هذا الوجه أيضًا: رواه القاضي عياض[٤].

وابنُ حجر[٥].

والرودانيُّ[٦].

(١) وهذا يُؤَكِّد ما ذهبنا إليه آنفًا بهذا الخصوص، قبل رؤية هذا الموضع، فالحمد لله رب العالمين.

(٢) الجياني.

(٣) "فهرس ابن خير" (ص/ ١٣٤ - ١٣٥ ط: الغرب) (ص/ ٨٤ ط: العلمية).

(٤) "مشارق الأنوار" (١/ ١٠).

(٥) "المعجم المفهرس" (ص/ ٢٧)، "فتح الباري" (١/ ٧).

(٦) "صلة الخلف بموصول السلف" (ص/ ٤٩).

جميعًا مِن طريق أبي عليٍّ الجياني بإسناده المذكور له آنفًا، عن شيخه أبي العاصي الجُذَامِيِّ، عن أبي الفضل الهَرَوِيِّ، عن خَلَف الخَيَّام، عن ابنِ مَعْقِلٍ عن البخاري، به.

وله رواية أخرى عن ابن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ:

ذَكَرَها الجيانيُّ آنفًا في قوله: « ورَوَيْنَا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ؛ أنَّ البخاريَّ أجازَ له آخر الدِّيوان، مِن أول كتاب الأحكام، إلى آخر ما رواه النَّسَفِيُّ عن البخاريِّ، مِن الديوان».

وقد وقعتْ هذه الرواية الثانية لأبي القاسم أَصْبَغ بن قاسم بن أَصْبَغ.

فقد قال ابنُ الفَرَضِيِّ في ترجمته: « ورحل إلى المشرق فسمع بمكة: مِن أبي جعفر العقيلي، وابن الأعرابي، ومِن أبي محمد صالح بن محمد الأصبهاني، سَمِع منه كتاب محمد بن إسماعيل البخاري، حدَّثَه به عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ - مِن أهل نَسَف - عن البخاري»[١].

وبهذا الطريق يُتَعَقَّب على قول الشيخ الفاضل محقق كتاب ابن أبي صُفْرَة: « وقد اتصلتْ روايةُ النَّسَفِيِّ مِن طريقٍ واحدٍ وهو: أبو الفضل خَلَف بن محمد بن إسماعيل الخَيَّام البخاري»[٢].

على أَنَّه لم ينفرد الجياني أيضًا بروايته مِن طريق أبي صالحٍ الخَيَّام عن ابن مَعْقِلٍ.

فقد وقعتْ هذه الرواية أيضًا للإمام الحاكم أبي عبدالله الحافظ صاحب «المستدرك» وشيخ الإمام البيهقي، فوقعتْ للحاكم عن أبي صالحٍ الخَيَّام مباشرةً.

(١) "تاريخ علماء الأندلس" لابن الفرضي (١/ ٩٦).

(٢) "المختصر النصيح" مقدمة المحقق (١/ ٤٠).

وقد وقفتُ على أربعة مواضع مِن هذا الوجه:

أولها: ما رواه البخاري[١] قال: حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثُونِي عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ الله عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ «يَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِالطُّورِ، فَلَمَّا بَلَغَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الخَالِقُونَ، أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بَلْ لاَ يُوقِنُونَ، أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ المُسَيْطِرُونَ ﴾»، قَالَ: كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ. قَالَ سُفْيَانُ: فَأَمَّا أَنَا، فَإِنَّمَا سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ «يَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِالطُّورِ» وَلَمْ أَسْمَعْهُ زَادَ الَّذِي قَالُوا لِي.

فهذا الحديث قد رواه الحاكم أبو عبدالله الحافظ وقال: زادني أبو صالحٍ عن إبراهيم بن مَعْقِلٍ عن محمد بن إسماعيل البخاري، فذكره نحوه.

كذا قال البيهقي[٢]: أخبرَناه أبو عبدالله الحافظ، فذكره.

الموضع الثاني: قال البخاري[٣]: وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا، قَالَتْ: « يَرْحَمُ اللهُ نِسَاءَ المُهَاجِرَاتِ الأُوَلَ، لَمَّا أَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] شَقَّقْنَ مُرُوطَهُنَّ فَاخْتَمَرْنَ بِهَا ».

وقد أخرجه البيهقي[٤] قال: أَخبرَنا أبو عَبدِ اللهِ الحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَبو صَالِحٍ، أَخبرَنا إِبرَاهِيمُ بن مَعْقِلٍ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن إِسماعِيلَ، قَالَ: قَالَ أَحمَدُ بن شَبِيبٍ، فذكره بإسناده.

---

(١) " صحيح البخاري " (٤٨٥٤).

(٢) "الأسماء والصفات" (٢/ ٢٧٠/ ٨٣٤).

(٣) " صحيح البخاري " (٤٧٥٨).

(٤) "السنن الكبير" (١٣٦٣٧) طبعة: دار هجر.

الموضع الثالث: وقال الإمام البخاري[(١)]: حَدَّثَنَا مُقَدَّمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَمِّي القَاسِمُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ – وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ –، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: « أَنَّ رَجُلًا رَمَى امْرَأَتَهُ فَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَتَلاَعَنَا، كَمَا قَالَ اللهُ، ثُمَّ قَضَى بِالوَلَدِ لِلْمَرْأَةِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ المُتَلاَعِنَيْنِ».

وقد أخرجه الإمام البيهقي[(٢)]: وَأَخبرَنا أَبو عَبدِ اللهِ الحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَبو صَالِحٍ، أَخبرَنا إِبرَاهِيمُ بن مَعْقِلٍ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن إِسماعِيلَ، حَدَّثَنِي مُقَدَّمُ بن مُحَمَّدٍ، بإسناده.

الموضع الرابع: رواه الإمام البخاري[(٣)] أيضًا قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: « نَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ، وَإِنَّ فِي المَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ لَخَمْسَةَ أَشْرِبَةٍ مَا فِيهَا شَرَابُ العِنَبِ».

وقد رواه الإمام البيهقي[(٤)] قال: أَخبرَنا أَبو عَبدِ اللهِ الحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَبو صَالِحٍ – يَعْنِي: خَلَفَ الخَيَّامَ –، حَدَّثنا إِبرَاهِيمُ بن مَعْقِلٍ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن إِسماعِيلَ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بن إِبرَاهِيمَ، فذكره بإسناده.

(١) : صحيح البخاري " (٤٧٤٨).

(٢) "السنن الكبير" (١٥٤٢٩).

(٣) " صحيح البخاري " (٤٦١٦).

(٤) "السنن الكبير" (١٧٤٣٤).

خاتمة

فيها نتائج البحث وتوصياته

وقد ظهرت لي من خلال البحث عدة نتائج وتوصيات؛ أهمها:

أولًا: اتصال الرواية من البخاري حتى عصرنا هذا، سماعًا وكتابةً، وانتقال كتابه عبر العصور، محمولًا في صدور الرجال، على اختلاف مشاربهم ومنازلهم العلمية، مشفوعًا ذلك بخطوط أكابرهم.

ثانيًا: انماز «صحيح البخاري» بالاتصال الكتابي والخَطِّي، مُذْ وضعَهُ البخاري وحتى عصرنا الحالي، بما يمكن أنْ نُطلقَ عليه «الإسناد الكتابي - أو الخَطِّي - لصحيح البخاري»، فقد كتبه البخاري، ومِن خَطِّه نَقَلَهُ الفَرَبْرِيُّ، ومِنْ ثَمَّ تَتَابَعَ الناسُ، ينقل اللَّاحقُ عن خَطِّ السَّابِق، وبذا تَجَدَّدَ خطٌّ مِن خطٍّ، ووُلِدَ أصلٌ مِن أصلٍ.

ثالثًا: مرور «صحيح البخاري» بعشرات المقابَلات والتصحيحات المتتالية، على يد علماء أجلاء، مِنْ مختلِف التخصُّصات العلمية، حرصوا على كتابته بأيديهم، وسماعِه وتَسْمِيعه، ورَعَوْا ضَبْطَه وتدقيقَ ألفاظِه حقَّ رعايته، ثم وضعوا حولَه مُصَنَّفاتهم الكاشفة عن معانيه، وضبط حروفه، حرفًا حرفًا، فضلًا عن أبوابه ورجاله وأسانيده، وهلمَّ جرًّا.

رابعًا: ورغم ما أسلفناه فما يزال «صحيح البخاري» بحاجة لمزيد مِن الدراسات الكاشفة عن جوانبه المختلفة، روايةً ودرايةً، وما يزال البحث العلمي بحاجة لجمع مزيدٍ مِن الأصول النفيسة التي تظهر تباعًا، ودراستها، وإمعان النظر فيها، والاستفادة من خطوط كبار العلماء، في جوانب «الصحيح» المختلفة، وهنا ينبغي الإشادة بالجهود الجبارة التي بذلتها بعضُ الهيئات والمؤسسات ودور النشر في خدمة هذا الكتاب المبارك، أجزل الله مثوبتهم جميعًا وتقبَّل منَّا ومنهم صالحَ الأعمال.

والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

١ – إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، تأليف العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، الناشر: المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ.

٢– الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المؤلف: أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، المحقق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٣– الأسماء والصفات، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المحقق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٤– أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٥– إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، المؤلف: محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد ابن رشيد السبتي الفهري الأندلسي، المحقق: د. محمد الحبيب ابن الخوجة، الناشر: الدار التونسية للنشر.

٦– إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، لابن رشيد، مخطوط الإسكوريال.

٧– الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، المؤلف: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشران: دار التراث، القاهرة؛ والمكتبة العتيقة، تونس، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ = ١٩٧٠م.

٨– الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، المؤلف: الإمام الحافظ محمد بن موسى الحازمي، أعدَّه للنشر: حمد الجاسر، الناشر: دار اليمامة للبحث والنشر، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٩– إنباء الغُمْر بأنباء العُمْر، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: د. حسن حبشي، الناشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

١٠– الأنساب، المؤلف: عبد الكريم بن محمد السمعاني، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي،

الناشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م.

١١- البرهان في أصول الفقه، المؤلف: إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، المحقق: الدكتور عبد العظيم محمود الديب، الناشر: دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.

١٢- تاج العروس، المؤلف: محمد مرتضى الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: وزارة الإعلام بالكويت.

١٣- تاريخ الإسلام ووَفَيَات المشاهير والأعلام: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٣ م.

١٤- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، المؤلف: أبو الوليد عبد الله بن محمد الأزدي المعروف بابن الفرضي، المحقق: السيد عزت العطار الحسيني، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٥- تاريخ صحيح البخاري = كتاب جبر.

١٦- تاريخ مدينة السلام (= تاريخ بغداد)، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١ م.

١٧- تاريخ مدينة دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

١٨- تجريد أسانيد الكتب المشهورة، والأجزاء المنثورة، لابن حجر العسقلاني = المعجم المفهرس لابن حجر.

١٩- تحفة الأخباري بترجمة البخاري، لابن ناصر الدين، المحقق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٢٠- تحفة الأخباري بترجمة البخاري، لابن ناصر الدين، مخطوط وزارة الأوقاف، الكويت.

٢١- التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المحقق: أحمد لبزار، الناشر: وزارة الأوقاف، المغرب.

٢٢- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٢٣- تغليق التعليق على صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشران: المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٢٤- تقييد المهمل وتمييز المشكل، المؤلف: أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، المحققان: علي العمران، ومحمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٢٥- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، المؤلف: أبو بكر محمد بن عبد الغني، الشهير بابن نقطة، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٢٦- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، المؤلف: محمد بن عبد الغني الحنبلي، المعروف بأبي بكر ابن نقطة، المحقق: شريف بن صالح التشادي، الناشر: وزارة الأوقاف، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

٢٧- تكملة الإكمال، للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي المعروف بابن نقطة، المحقق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٢٨- التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري، المؤلف: الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٢٩- تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، عنيت بنشره: إدارة الطباعة المنيرية، وقامت بتصويره: دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٢، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٣١- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي، المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٣٢- جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري، المحقق: عبد القادر الأرناؤوط، الناشرون: مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

٣٣- جزءٌ فيه ترجمة البخاري، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المحقق: أبو هاشم إبراهيم بن منصور الهاشمي الأمير، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٣٤- جزءٌ فيه خمسة أحاديث عن الأئمة الخمسة، خرَّجها من مسموعاته: الحافظ علاء الدين أبو القاسم علي بن بلبان، رواية: عبد المؤمن بن عبد الحق، المحقق: رياض حسين الطائي، الناشر: دار المغني، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٣٥- جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، المحقق: د. رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٣٦- رجال صحيح البخاري، المسمى: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه، المؤلف: أبو نصر أحمد بن محمد الكلاباذي، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٣٧- روايات الجامع الصحيح ونسخه، تأليف: د. جمعة فتحي عبد الحليم، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي، ضمن إصدارات وزارة الأوقاف القطرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

٣٨- روايات ونسخ الجامع الصحيح، إعداد د. محمد بن عبد الكريم بن عبيد، الناشر: دار إمام الدعوة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٣٩- السنن الكبير، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المحقق: مركز هجر للبحوث والدراسات، الناشر: دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١ م.

٤٠- سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٤١- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٢- صحيح البخاري، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، الناشر: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

٤٣- صحيح البخاري، نسخة البقاعي، مخطوط كوبريلي، تركيا.

٤٤- صحيح البخاري، نسخة ابن سالم البصري، مخطوط تركيا.

٤٥- صحيح البخاري، نسخة القيصري، مخطوط تركيا.

٤٦- صلة الخلف بموصول السلف، المؤلف: محمد بن سليمان الروداني، المحقق: د. محمد حجي، الناشر: دار الغرب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٤٧- طبقات الحنابلة، المؤلف: القاضي: أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

٤٨- طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين أبو نصر عبدالوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، المحققان: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٤٩- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للشيخ الإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، الناشر: دار الفكر، مصورًا عن الطبعة المنيرية.

٥٠- العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، المحققان: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة الهلال.

٥١- غريب الحديث، المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٥٢- غريب الحديث، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، المحقق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٥٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، قرأه وأشرف عليه: الشيخ ابن باز، رقَّم أبوابه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وأشرف على طبعه: محبُّ الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية، القاهرة.

٥٤- فهرس ابن عطيَّة، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن عطية المحاربي الأندلسي، المحققان: محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

٥٥- فهرسة ابن خير الإشبيلي، المحققان: د. بشار عواد، محمود بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٥٦- فهرسة ابن خير الإشبيلي، المؤلف: أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي، المحقق: محمد فؤاد منصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

٥٧- كتابُ جَبْر، وهو التاريخ المختصر للجامع الصحيح المسند المختصر، تأريخٌ لصحيح البخاري وبيان اتصاله إلينا مِن أصله، المؤلِّف: أبو هاشم حافظ بن جبر بن ضيف الله العُتَيْبيّ، الناشر: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، القاهرة، ١٤٣٩هـ.

٥٨- المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، المؤلف: المهلب بن أبي صفرة، المحقق: د. أحمد بن فارس السلوم، الناشران: دار التوحيد، ودار أهل السنة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م.

٥٩- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، الناشران: المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.

٦٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المؤلف: أحمد بن محمد الفيومي بن علي، الناشر: المحقق: د. عبد العظيم الشناوي، الناشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

٦١- معالم السُّنَن وهو شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، المحقق: محمد راغب الطباخ، الناشر: المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى ١٣٥٢هـ= ١٩٣٤م.

٦٢- معجم البلدان، المؤلف: شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م.

٦٣- المعجم المفهرس = تجريد أسانيد الكتب المشهورة، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاجي أمرير المياديني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٦٤- معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٦٥- النسخة اليونينية من صحيح البخاري، مقال للعلامة أحمد محمد شاكر، تحقيق أشرف عبد المقصود، مجلة «التراث النبوي» العدد الأول والثاني، السنة الأولى ١٤٣٩هـ = ٢٠١٧م.

٦٦- هَدْيُ الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، قام بإخراجه: محبُّ الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة.

٦٧- وَفَيَاتُ الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلِّكان، المحقق: د. إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.







بابٌ يُعنىٰ بتتبع رحلة مخطوط من كتب السُّنة المطهرة

مع توثيقه وأين حطَّت رحاله الآن في مكتبات العالم

